متمم

مجلة ربع سنوية يصدرها
مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)

العدد العاشر - أكتوبر 2025م

عام الحرف اليدوية 2025م

برنامج تطوير القطاع المالي

الشريف: تخطت صناعة إدارة الأصول في المملكة حاجز الترليون ريال

الرياض تستضيف كأس العالم للرياضات الإلكترونية

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

متمم

مجلـــة ربـــع سنويـــة يصدرهـــا
مركـز التواصـل والمعرفـة الماليـة (متمم)

حقوق التأليف والنشر محفوظة لمركز التواصل والمعرفة المالية "متمم"، ولا يجوز اقتباس جزء من هذه المجلة أو إعادة طباعتها بأي وسيلة دون موافقة كتابية من المركز، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز.

للتواصل والمشاركات:

مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) - هاتف : 966118216160+ - البريد الإلكتروني : CFKC@mof.gov.sa

افتتاحيــة العـدد

تزامنــاً مــع الفعاليــات التــي تشــهدها المملكــة والأحــداث الاقتصاديــة والماليــة، نضــع بين أيديكم العدد العاشــر مــن مجلة "متمم"، عددٌ حافــل بالموضوعات الثريــة والتقاريــر المتخصصــة.

يتصــدر العــدد تغطيــة لحــدثٍ عالمــي اســتثنائي، تمثّــل فــي تشــريف ســمو ولي العهد الحفل الختامي لــكأس العالــم للرياضات الإلكترونيــة 2025م، والآثــار الاقتصاديــة والثقافيــة لهــذه الفعاليات، كما تبــرز المجلة افتتاح ســمو ولــي العهــد نيابــة عــن خادم الحرميــن الشــريفين، أعمال الســنة الثانية من الدورة التاســعة لمجلس الشــورى.

وتســتعرض المجلة افتتــاح معالي وزيــر الماليــة محمــد ابــن عبــد اللــه الجدعــان، لأعمــال مؤتمــر "Money20/20 الشــرق الأوســط" بالريــاض. وتأكيده خلال كلمتــه الافتتاحيــة أن مســتقبل التمويل لــن يُبنى إلا عبــر الابتكار، والتقنية، والشــراكة بين القطاعين العــام والخاص.

ونحتفــي في هــذا العدد بــعام الحــرف اليدويــة فــي المملكــة 2025م، مــن خلال تقرير موسّــع يســتعرض جهود تمكيــن الحرفيين الســعوديين، ودعــم الصناعــات الوطنيــة، ودور هــذه المبــادرة فــي تنويــع الاقتصاد. كمــا يضم العــدد مقابلــة خاصة مــع إحدى الحرفيــات الســعوديات، ومقــال

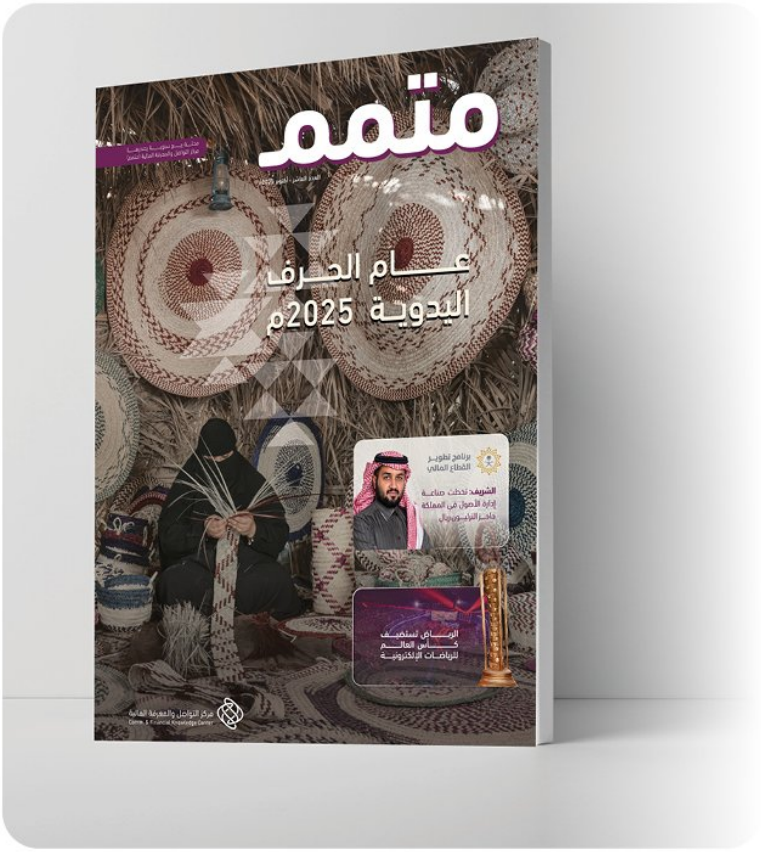

متخصــص حــول "الملكيــة الفكريــة وحمايــة الأعمــال الحرفية".

وفــي "ضيــف العــدد"، نســتضيف ســعادة الأســتاذ فيصل بــن محمد الشــريف، مديــر برنامــج تطويــر القطــاع المالي، فــي حوار شــامل حول إســتراتيجية البرنامج وأبــرز منجزاته خلال العــام 2024م. ويضــم العدد أيضًا اســتعراضًا لتقرير مشــاورات المادة الرابعة مــع صندوق النقــد الدولي، وما تضمنه مــن تأكيد علــى متانة الاقتصاد الســعودي، فضلاً عــن ملف خاص حول التوازن بيــن العرض والطلــب في الســوق العقاري، في إطــار مبادرة ســمو ولي العهــد لمعالجة أزمة الســكن فــي الرياض.

ويزخر العــدد بباقة مــن الأخبــار والتقارير الماليــة والاقتصاديــة، ومقالات تحليليــة كتبها نخبــة من المتخصصيــن، ليكون مرجعًــا غنيًا لــكل المهتمين بالشــأنين الاقتصادي والمالي فــي المملكة.

أبرز موضوعات العدد

06
موضوع العدد
عـــام الحـــرف اليدويـــة 2025م

24
ضيف العدد
مدير برنامج تطوير القطاع المالي
الأستاذ فيصل بن محمد الشريف

32
أخبـــــار

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين..

سمو ولي العهد يفتتح أعمال السنة الثانية من الدورة التاسعة لمجلس الشورى

70
أحـــــداث

وزير المالية يفتتح أعمال مؤتمر "موني 20/20 الشرق الأوسط" بالرياض

عـــام الحـــرف اليدويـــة 2025م

تمكيـن للحرفييـن السعودييـن وتعزيز للصناعات الوطنية، وتنويع للاقتصاد

موضوع العدد

تجسّد الحرف اليدوية أصالة ملموسة موروثة من الآباء والأجداد، وهي سلسلة من القصص الممتدة بين الماضي والحاضر والمستقبل تعبّر عن التراث الثقافي الذي تصنعه وتنسجه وتغزله وتنقشه أيدي الحرفيين، ولكل قطعة حرفية قيمة تراثية وفنية وجمالية، ومنفعة مرتبطة بحياتنا اليومية، وبراعة تعكس إبداع وإتقان السعودي وانسجامه مع مكونات وخامات بيئته المحلية.

ويظل الإرث الثقافي هو الروح النابضة في وجدان الأمم، والركيزة التي تعكس هوية المجتمعات ومسار تطورها، ومنها تستقى ملامح الهوية ويرسم درب الازدهار. وانطلاقاً من أهمية الحرف اليدوية ودورها التراثي والفني والثقافي والاقتصادي، وإسهامها في تطوير الحرف إلى صناعات وطنية رائدة، وتنمية وتنويع الاقتصاد، أعلنت وزارة الثقافة السعودية 2025م عاماً للحرف اليدوية.

إطلاق المنصة الإلكترونية

في مطلع العام دشّنت وزارة الثقافة أعمال مبادرة عام "الحرف اليدوية 2025" بإطلاق المنصة الإلكترونية للعام الثقافي، والتي تتضمن وصفًا للمبادرة وأهدافها، إلى جانب دليل الهوية البصرية الذي يحتوي على مبادئ توجيهية وإرشادات لاستخدامات شعار العام والهوية. إلى جانب الدليل المعرفي للحرف اليدوية، الذي احتوى على أنواع الحرف، وأثرها الاقتصادي.

وأكد سمو الأمير بدر بن عبدالله ابن فرحان آل سعود وزير الثقافة، كلمة تصدير المنصة والدليل المعرفي للحرف اليدوية، أن الوزارة تحتفي بالحرف اليدوية، و"ما تمثله من تجسيدٍ لموروثنا الإبداعي، وتفاصيلنا الثقافية المتنوعة، حيث تقف وراء كل قطعة من تراثنا الثقافي المصنوع بأيدينا، قصص فريدة، ورموز تجسّد أرضنا، وما تحمله من إرث أصيل تتناقله الأجيال".

وقال إن وزارة الثقافة تحت مظلة رؤية السعودية 2030 أولت عناية كبيرة بالتراث الثقافي الوطني بمختلف أنماطه وقوالبه المادية وغير المادية، وأن العام يأتي "ضمن سعي الوزارة الدؤوب لحفظ وتوثيق الحرف اليدوية السعودية التقليدية، وترسيخ حضورها في حياتنا المعاصرة، وحفظها لمستقبلنا المشرق، من خلال عام ثقافي نؤمن فيه بواجبنا في التعرُّف على إبداعات وطنية قدّمها ويقدّمها حرفيون مبدعون من جميع مناطق وطننا الكبير".

وأوضح سمو الأمير بدر بقوله: "نحن السعوديون نفخر بتراث غني، وتقاليد عريقة ومتنوعة تنتمي لـ 13 منطقة، كما نعتز بسعوديات وسعوديين مبدعين في مجالات حرفية متنوعة، فاز العديد منهم بجوائز عالمية، واستضيفت أعمالهم في محافل دولية مختلفة".

وأكد أنهم "من خلال عام الحرف اليدوية 2025م سنقترب أكثر من حرفنا، ومن الحرفيين والمنتجات الحرفية، ونحث على اقتناء رموز حسية تجسد ثقافتنا، وننطلق من ذلك كله نحو آفاق أعلى تليق بمكانة بلادنا وبثقافتها الأصيلة، ونحو مستقبلٍ مزدهر يعزز مهاراتنا، وإحساسنا بالجمال والفائدة من خلال مزاولة الحرف اليدوية".

ترسيخ مكانة الحرف اليدوية

وتُنظّم الوزارة وشركاؤها على مدار العام حزمة منوّعة من البرامج النوعيّة، والفعاليات الثريّة، والمسابقات التفاعليّة؛ لتحقيق رؤية العام الثقافي المتمثلة في "ترسيخ مكانة الحِرف اليدوية محليًا وعالمياً بوصفها تراثًا ثقافيًا وركيزة من ركائز الهوية السعودية"، وتحقيق رسالته التي نصّت على "مزاولة الحِرف اليدوية، وصوْنها، واقتنائها، وتوثيق قصصها، وتعزيز حضورها في الحياة المعاصرة"، حيثُ تجسّد الحِرف اليدوية أصالةً ملموسة موروثة عن الآباء والأجداد، وتُعبّر سلسلة من القصص الممتدة بين الماضي، والحاضر، والمستقبل عن التراث الثقافي الذي تصنعه، وتنسجه، وتغزله، وتنقشه أيدي الحِرفيين. ولكل قطعة حِرفية قيمة تراثية، وفنية، وجمالية، ومنفعة مرتبطة بالحياة اليومية، وبراعة تعكس إبداع وإتقان السعودي، وانسجامه مع مكونات وخامات بيئته المحلية.

وتهدف وزارة الثقافة من خلال عام الحِرف اليدوية 2025م إلى تمكين الحِرفيين السعوديين، ودعم إنتاجهم الحِرفي، وتعزيز الصناعات الوطنية، وتنويع الاقتصاد الثقافي، إضافةً إلى التوعية بأهمية وقيمة المهن والمنتجات التي تعتمد على الحِرف اليدوية، وما تُجسّده من عمقٍ تاريخي يُمثّل الهوية الثقافية السعودية.

كما يهدف "عام الحرف 2025م"، إلى تسليط الضوء على أنواع الحِرف اليدوية السعودية، وتعزيز حضورها وارتباطها في الحياة اليومية

للمجتمع، وفتح نوافذ التواصل بين الحرفيين السعوديين والمجتمع المحلي والدولي بمختلف أطيافه.

أهداف المبادرة

انطلق إعلان العام 2025م، عاماً للحرف اليدوية، من رؤية تسعى إلى ترسيخ مكانة الحرف اليدوية محلياً وعالمياً بوصفها تراثاً ثقافياً، وركيزة من ركائز الهوية السعودية، وذلك من أجل مزاولة الحرف اليدوية وصونها، واقتنائها، وتوثيق قصصها، وتعزيز حضورها في حياتنا المعاصرة. وهناك عدد من الأهداف التي وضعت لعام الحرف اليدوية، أبرزها:

إبراز الحرف اليدوية كجزء حيوي من الهوية الوطنية والتراث السعودي.

التوعية بأهمية وقيمة المهن والمنتجات التي تعتمد على الحرف اليدوية.

تسليط الضوء على أنواع الحرف اليدوية السعودية، وارتباطها بالحياة.

دعم الحرفيين، وتوفير الدعم للحرفيين لتطوير مهاراتهم وابتكاراتهم.

تحويل قطاع الحرف اليدوية إلى جزء فعال في الاقتصاد الإبداعي.

تشجيع الابتكار في التصميم والإنتاج وفتح أسواق جديدة للحرف التقليدية.

استثمار الفرص المساهمة في تعزيز الصناعات الوطنية.

فتح نوافذ التواصل بين الحرفيين السعوديين والمجتمع المحلي والدولي.

أنواع الحرف اليدوية

تهتم عدد من الجهات والجمعيات بتطوير الحرف اليدوية في المملكة، وهناك العديد من الحرف اليدوية، التي تشتهر في المملكة العربية السعودية، أبرزها:

- حرف المشغولات الجلدية.
- حرف المشغولات الفخارية.
- حرف المشغولات النخيلية.
- حرف المشغولات المطرزة.
- حرف الحلي والمجوهرات.
- الحرف اليدوية الداعمة.
- حرف البناء التقليدي.
- حرف المشغولات المعدنية.
- حرف المشغولات الخشبية.
- حرف التجليد والتذهيب.
- حرف المشغولات النسيجية.

الأثـر والعائـد الاقتصـادي للحـرف اليدويـة

تسـهم الحـرف اليدويـة مـن خلال منتجاتهـا المختلفـة بـدور مهـم فـي تحقيـق النمـو الاقتصـادي والتنميـة المسـتدامة، ومـع رؤيـة السـعودية 2030، أعيـد تسـليط الضـوء علـى هـذا القطـاع بوصفـه مجـالاً حيويـاً يسـهم فـي التنويـع الاقتصـادي، ويدعـم تمكيـن الحرفييـن والمبدعيـن السـعوديين، وتطويـر مهاراتهـم للمشـاركة الفاعلـة فـي الاقتصـاد المحلـي والعالمـي.

وبالاهتمـام بالحـرف اليدويـة، تصاعـد الاهتمـام بمـا يسـمى بالاقتصـاد الإبداعـي؛ وهـو مـا يعتمـد علـى الإبـداع والابتـكار كمصـدر رئيـس لإنتـاج القيمـة الاقتصاديـة، موفـراً بذلـك بيئـة خاصـة لمثـل هـذه الصناعـات؛ باعتبارهـا مكونـاً اقتصاديـاً مهمـاً، ومصـدراً لتوفيـر فـرص عمـل للعديـد مـن الأفـراد، ودعـم ريـادة الأعمـال خاصـة للنسـاء والشـباب، وتعزيـز مكانـة المملكـة فـي عالـم الإبـداع والسـياحة.

كمـا يعـزز تسـويق منتجـات الحـرف اليدويـة محليـاً ودوليـاً الاقتصـاد المحلـي، ويشـجع علـى الاسـتثمار فـي الحـرف اليدويـة؛ حيـث أصبحـت المنتجـات اليدويـة السـعودية، تحظـى بطلـب متزايـد فـي الأسـواق العالميـة؛ فمثـلاً السـدو والفخـار تجـد مكانهـا فـي الأسـواق العالمَّيـة.

جذب الاستثمارات

بالإضافـة إلـى ذلـك يسـاهم قطـاع الحـرف اليدويـة فـي جـذب الاسـتثمارات، وتطويـر السـوق المحلـي؛ حيـث يجـذب قطـاع الحـرف اليدويـة المسـتثمرين لإنشـاء شـركات ومبـادرات تدعـم العامليـن، وتسـوق منتجاتهـم عبـر المعـارض والمنصـات الرقميـة.

ويفتـح الاسـتثمار فـي إنتـاج الحـرف اليدويـة آفاقـاً جديـدة للتوظيـف والمسـاهمة فـي الإنتـاج، خصوصـاً فـي المناطـق الريفيـة، ممـا يسـاهم فـي تمكيـن النسـاء والشـباب مـن دخـول سـوق العمـل، وتعزيـز اسـتقلالهم المالـي، وزيـادة الناتـج المحلـي الإجمالـي، بتصديـر المنتجـات الثقافيـة.

شركة Saudi Artisanal حرف Company السعودية

الأثر والعائد الاقتصادي لشركة حرف السعودية

منتجات حرفية عالية الجودة

تم إطلاق "شركة حرف السعودية" التابعة لهيئة التراث بوزارة الثقافة، بهدف تعزيز قطاع الحرف اليدوية وتنميته، وذلك من خلال تصميم وإنتاج منتجات حرفية عالية الجودة تتسم بالتجدد والحداثة ومستوحاة من ثقافتنا وجذور تراثنا الأصيل، تشكل وتصنع بأيدٍ سعودية ماهرة.

ربحية مستدامة للقطاع الحرفي

تهدف شركة حِرَف إلى تحفيز نمو قطاع الحرف بربحيّة مستدامة، بحيث يتلقى الحرفيون مقابلًا لائقًا بالمنتج وجودته، وأثره، وتوفير فرص عمل للحرفيين؛ إلى جانب الارتقاء بالحرفة وصون تراثها الممتد، إلى جانب الترويج للتراث السعودي، إذ تعد الحرف اليدوية انعكاسًا للثقافة بتفاصيلها ورموزها.

جذب الاستثمارات المتنوعة للقطاع

وقد تم تأسيس "حرف" ضمن مبادرات برنامج التحول الوطني 2020، بهدف تطوير وتسويق المنتجات الحرفية السعودية في الأسواق المحلية والعالمية. حيث تستهدف الشركة تنمية أعمالها لتغطية 15% من حجم السوق إضافة إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمارات المتنوعة للقطاع.

5 مليارات ريال حجم سوق المنتجات الحرفية

وفي ظل التوقعات بأن تشهد السوق العالمية للحرف اليدوية نموًا يتجاوز 5 تريليونات ريال بحلول عام 2028م، تأتي مبادرات شركة حِرَف لتعزيز هذا القطاع، خصوصاً مع توقع نمو حجم سوق المنتجات الحرفية في المملكة إلى 5 مليارات ريال بحلول عام 2028م.

سوق المنتجات الحرفية وتعزيز السياحة

وفي ظل تطلعات المملكة لاستقبال 150 مليون زائر بحلول عام 2030م، أكد الرئيس التنفيذي لشركة حرف السعودية المهندس حسام الدين بن صالح المدني الدور الريادي والإستراتيجي للشركة في هذا المسعى تماشيًا مع رؤية المملكة 2030م، وسعيها لإبراز قطاع الحرف اليدوية السعودية محليًا وعالميًا.

توفير فرص عمل مستدامة للحرفيين

وقال المدني إن الشركة تركز على توفير فرص عمل مستدامة للحرفيين تصل إلى حوالي 9,000 فرصة مباشرة وغير مباشرة، وتطمح في المساهمة بقرابة مليار ريال سعودي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بحلول عام 2030م، بما يدعم الأهداف الاقتصادية الشاملة لرؤية 2030م.

مؤتمر الاستثمار الثقافي

نظمته وزارة الثقافة، تزامناً مع عام الحرف اليدوية، خلال الفترة من 29 إلى 30 سبتمبر، لبحث التوجّهات المستقبلية للاستثمار الثقافي، والإنتاج الإبداعي المستدام، على المستويين المحلي والدولي.

تناول المؤتمر عدة موضوعات رئيسة، أبرزها البعد الرأسمالي للثقافة، وعائد الاستثمار في الثقافة، والدبلوماسية الثقافية، والمفاهيم الجديدة للتمويل العام، وصناديق الاستثمار الثقافي العالمية، وريادة الأعمال والمشاريع الإبداعية. حيث قدم متحدثو المؤتمر تجاربهم ورؤاهم الثرية في استثمار الصناعات الثقافية، وتطوير الاقتصاد الإبداعي.

ويُعدُّ المؤتمر هو الأول من نوعه في المملكة مناسبةً سنويّة تفاعليّة بطابعٍ عالمي، حيث سيجمع بشكل سنوي أطراف المنظومة الثقافية من جهات حكومية وخاصة، مع المستثمرين، والممارسين، والمبدعين، والمهتمين بالشأن الثقافي المحليين والدوليين، وستشهد دورته الأولى (38) جلسة يُشارك فيها أكثر من (100) خبير ومتحدث من بلدان متعددة.

وأكد سمو وزير الثقافة أن "القطاع الثقافي يشهد حِراكًا نوعيًا مدفوعًا برؤية المملكة 2030 التي أولت اهتمامًا كبيرًا بالاقتصاد الإبداعي وبضرورة تنميته لرفع نسبة إسهام الثقافة في الناتج المحلي، وهذا المؤتمر سيخدم هذا الهدف الوطني عبر بناء شراكاتٍ فعّالةٍ مع القطاعين العام والخاص؛ لدعم المشاريع الثقافية، وجذب الاستثمارات للقطاع الثقافي، وتحفيز ريادة الأعمال في جميع المجالات الإبداعية".

الأسبوع السعودي الدولي للحرف اليدوية "بنان"

بالتزامن مع عام الحرف اليدوية 2025م، تقيم هيئة التراث في الفترة من 16 إلى 26 نوفمبر 2025م، وبمشاركة دولية واسعة، الأسبوع السعودي الدولي للحرف اليدوية "بنان" بنسخته الثالثة، لإبراز تراث المملكة الثقافي، وتسليط الضوء على الحرف اليدوية ودعم وتمكين الحرفيين، والتبادل الثقافي مع الدول الأخرى، من خلال التعريف بالتراث الثقافي الغني للمملكة.

ويضم الأسبوع أجنحة عرض وورش عمل وعروض حية وتجارب تفاعلية للحرف اليدوية المحلية والدولية. حيث يضم قرية فنون الحرف التي تعرض أنواعًا مختلفة من الحرف اليدوية. إلى جانب جناح العروض الحرفية الحية لمشاهدة عملية الإنتاج بشكل مباشر، إضافة إلى المعرض الحرفي الذي يتم فيه عرض وبيع المنتجات الحرفية. كذلك يضم ورش عمل حرفية لتعلم حرف جديدة وتفاعلية. كما يشمل منطقة تجارب تفاعلية للزوار لتجربة بعض الأنشطة.

الإنتاج بشكل مباشر، إضافة إلى المعرض الحرفي الذي يتم فيه عرض وبيع المنتجات الحرفية. كذلك يضم ورش عمل حرفية لتعلم حرف جديدة وتفاعلية. كما يشمل منطقة تجارب تفاعلية للزوار لتجربة بعض الأنشطة.

الثقـــــافة المـــالية.. ضـــرورة لا تـــــرف

محمد العتيبي
مستشـــار إعلامي
عضو الجمعية السعودية لكتّاب الرأي

في عالمنا العربي، ما زال الكثيرون يركّزون على الاستهلاك، ويغيب عنهم مفهوم الادخار المبكر أو الاستثمار الذكي؛ فالأسر تُرهق نفسها بالديون، والمدارس لا تعلّم أبناءها أساسيات الإدارة المالية، والإعلام لا يعطي هذا الجانب حقه والنتيجة: هشاشة مالية على مستوى الأفراد، وانعكاس سلبي على الاقتصاد الوطني.

لذا فإن الحديث عن الثقافة المالية لم يعد ترفاً فكرياً أو موضوعاً نخبوياً، بل أصبح حاجة أساسية لكل فرد وأسرة، والثقافة المالية التي أقصدها ليست معادلات معقدة أو مصطلحات اقتصادية، بل هي انضباط سلوكي يبدأ من تفاصيل حياتنا اليومية: كيف ندير دخلنا، كيف نوازن بين الإنفاق والادخار، وكيف نحول الادخار من عبء يرهقنا إلى أداة تساعدنا على الاستثمار وتحقيق الاستقرار.

اللافت أن كبار المستثمرين في العالم يلتقون على نفس الفكرة: المال يحتاج إدارة وانضباط، فلو نظرنا إلى وارن بافيت، أحد أغنى رجال العالم، والذي عاش حياته في بيت متواضع، لطالما ردد الحكمة الذهبية: "لا تدخر ما يتبقى من إنفاقك، بل أنفق ما يتبقى من ادخارك"؛ فلسفة اقتصادية قد تبدو بسيطة لكنها عميقة ومفصلية تقوم على الادخار أولاً قبل كل شيء.

وهناك آخرون مثل كارلوس سليم وبيل غيتس وروبرت كيوساكي جميع هؤلاء الأثرياء لم يتركوا المال بلا خطة، وآمنوا بقاعدة الثلاثة أثلاث؛ ثلث للاستثمار وثلث للادخار وثلث للإنفاق.

إذا أسقطنا هذه التجربة على واقعنا العربي، نجد أن الحاجة مُلحّة إلى تعزيز التوعية المالية على مستويات عدة؛ تبدأ بالتعليم المدرسي عبر إدخال مفاهيم بسيطة عن الميزانية، الادخار، والإنفاق الرشيد، وتمر بالمجتمع والإعلام من خلال تقديم حملات توعية تُظهر أن الادخار ليس للبُخلاء، بل هو وسيلة للاستقرار، ثم يأتي دور السياسات الحكومية عبر تشجيع الأدوات الادخارية مثل السندات الوطنية أو صناديق التقاعد المرنة.

غاية القول؛ إن المال وسيلة، وليس غاية، والثقافة المالية والادخار هما جواز مرور نحو حياة أقل قلقاً وأكثر إنتاجية. والتجارب العالمية، من وارن بافيت إلى غيره، تثبت أن الانضباط المالي، مهما كان حجم الدخل، هو سر تراكم الثروة والاستقرار، وأن الثروة الحقيقية لا تُقاس بما نملك اليوم، بل بما نُهيئه للغد.

ولذلك فإن نشر الثقافة المالية في عالمنا العربي ليس ترفاً، بل ضرورة لتأمين المستقبل وبناء اقتصاد متماسك يقوم على مواطن واعٍ يعرف كيف يدير دخله، ويوازن بين احتياجاته الحالية، ويستثمر من أجل المستقبل.

المعـــهد الملـكي
للفنون التقليـدية
The Royal Institute
of Traditional Arts

تزامنا مع عام
الحرف اليدوية بالمملكة

"وِرث" يحتفي بتخريج أولى دفعاته من الحرف اليدوية

أخبـــــار

تزامناً مع عام الحرف اليدوية في المملكة (2025)، نظّم المعهد الملكي للفنون التقليدية "وِرث" مساء يوم 21 ربيع الأول 1447 ه الموافق 13 سبتمبر 2025م، حفله السنوي الأول لتخريج طلابه من الحرف اليدوية، وذلك بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، بحضور عدد من أصحاب السمو والمعالي والسعادة، ومشاركة نخبة من المهتمين بالشأن الثقافي والفني في المملكة.

واحتفى المعهد بتخريج (101) طالب وطالبة يمثلون الدفعة الأولى من مختلف برامج الحرف اليدوية التعليمية والتدريبية، شملت مجالات البناء التقليدي بالطين، وصناعة الأبواب النجدية، والنسيج التقليدي (السدو)، والبشت الحساوي، إلى جانب فنون الزخارف التقليدية، وتطوير المنتجات، والتراث الرقمي.

وألقى معالي نائب وزير الثقافة الأستاذ حامد بن محمد فايز كلمة صاحب السمو الأمير بدر بن عبدالله بن فرحان وزير الثقافة رئيس مجلس أمناء المعهد -بالنيابة- عبّر فيها عن اعتزاز سموه بهذه المناسبة، وعدها خطوة مهمة في تمكين الكوادر الوطنية في مجال الفنون التقليدية، مؤكدًا أن هذه الانطلاقة تجسد توجه المملكة نحو بناء صناعة متكاملة تُبرز الفنون التقليدية بروح أصيلة ورؤية معاصرة، وتمكّن الموهوبين من لعب دور ثقافي واقتصادي فاعل محليًّا ودوليًّا.

من جانبها، أشارت الرئيس التنفيذي للمعهد الدكتورة سوزان اليحيى إلى أن حفل التخرج يمثل لحظة وطنية مهمة تتجلى فيها ثمار العمل الجاد والرحلة التعليمية الحافلة بالمعرفة والتجربة والابتكار، مؤكدة أن الخريجين والخريجات يمثلون اليوم رسلًا للفنون التقليدية والحرف اليدوية نحو الأجيال القادمة.

عـــام الحرف اليدوية 2025
The Year of Handicrafts

الحرفية نورة بنت عبد الله:

تعلمـت "السدو" لاحتيـاج يومـي.. والآن دافعـي فنـي

أعلنـت وزارة الثقافـة العـام 2025م، عامـاً للحـرف اليدويـة، لإبـراز هذا التـراث العريـق بوصفه جـزءًا أصـيلًا من الهويـة الوطنيـة، ودعم الحرفييـن والحرفيـات، وتعزيز حضـور الحرف فـي الاقتصـاد الإبداعي بما يسـهم في حفظهـا ونقلها للأجيـال القادمـة. كما تسـعى لإبراز الجانب الاقتصادي والسـياحي لهذه الحـرف، وتطويرها لتشـكل جزءاً مهمـاً مـن المسـتقبل السـياحي والفني فـي المملكة.

ولأن الحرف اليدوية تجسّد أصالة ملموسة موروثة من الآباء والأجداد، كما تمثل مستقبلاً مشرقاً في السياحة التراثية، وتنمية اقتصاديات الحرف اليدوية. تشارك مجلة "متمم" في "عام الحرف اليدوية"، حيث نتناول في هذا العدد صناعة "السدو" وهي واحدة من الحرف اليدوية الضاربة في القدم بالمملكة، ونلتقي في هذا الحوار القصير بالسيدة نورة بنت عبد الله، إحدى سيدات الحرف اليدوية.

أهلا بك السيدة نورة بنت عبد الله في هذه المقابلة، والتي ستكون حول التراث التقليدي والحرف التي تقومين بها.

أهلاً بكم، ونحمد الله أن عندنا تراث مميز جداً بالمملكة العربية السعودية، ومن جانبنا فأنا وأمي نجتهد دائما ونسعى إلى أن نبرز تراثنا المميز هذا، ونريد أن يصل هذا التراث إلى كل العالم من حولنا.

نرجع بك إلى البدايات.. في أي عمر تعلمت هذه الحرف؟

من عمر 9 سنوات كنت أرى عماتي وكبار السن عندنا يعملن في هذه الحرف وتعلمت منهن. وعندنا كان ضروري تعليم الفتيات الحرف اليدوية في سن صغيرة، حيث كان هذا جزءاً من التربية. لأن هذه المهارات كانت ضرورية جدا وهي من أساسيات الحياة اليومية في البادية، مثل: صناعة بيت الشعر وحياكة السدو، وغير ذلك.

ومتى وكيف تعلمتِ هذه الحرف، بصورة احترافية ومتقنة؟

بعد زواجي واصلت التعلم بشكل أكثر لإتقان هذي الحرفة من أقارب زوجي من السيدات ، ومن المهم أن تتوسع الفتاة في تعلم هذه الحرفة بعد الزواج ، لأنها تصبح هي المسؤولة عن ما يخص بيتها وتشارك في الأعمال الحرفية الجماعية مع نساء العائلة.

هل كان دافعك للتعلم هو الهواية والشغف؟

منذ الطفولة وأنا أرى النساء في محيطي العائلي يعملن بهذه الحرف وهي أساسية في حياتهن. كما أن الحرف اليدوية في البادية، لم تكن مجرد هواية أو شغف، بل كانت عماد مطلوبات الحياة اليومية، ما يصنعونه بأيديهم يحتاجونه في حياتهم اليومية و متطلباتها .

في الحالتين.. من علمك لها ومن ألهمك وجذبك لها؟

بالأساس علمتني عمتي أم زوجي رحمها الله، وكما قلت لك أيضاً أن عماتي الكبيرات جذبنني إليها في سن مبكرة، بطريقة شغلهن وانسجامهن مع صنعها، كما أن النساء الكبيرات في البادية عامة يلعبن دورًا محوريًا في تعليم الصغيرات، خاصة خلال التجمعات حيث يتم تعليمهن، مع الحكايات التراثية.

هل امتهنت هذه الحرف، انطلاقا من دوافع تراثية فنية، أم تجارية وربحية، أم مجرد هواية؟

كان ذلك انطلاقاً من دوافع احتياج لهذه الحرفة، فقد كنا نصنع منها مسكننا والعديد من الأدوات التي نحتاجها يومياً، وكنا نعملها من مواد موجودة لدينا، ولم نفكر أبداً في الربح منها، ثم تطور الدافع إلى هواية ممتعة، وكما تعلمون لدينا كثير من الحرف اليدوية، التي كانت في الماضي ضرورة حياتية، أصبحت اليوم دوافعها تراثية فنية، وصارت حرفاً اقتصادية، في وقت تسعى فيه الجهات الثقافية بالمملكة لإحيائها ضمن برامج الحفاظ على التراث.

هل كان الناس يهتمون بما تصنعونه في السابق، أم الآن، ولماذا؟

قديماً كان الاهتمام نابع من الاحتياج لهذه الحرف، وللمنتجات الحرفية، التي تستخدم في الحياة اليومية، والآن أصبح غالب الاهتمام ينطلق من الرغبة في حفظها كآثار ثقافية وفنية من الاندثار، ومحاولة تحويلها إلى قيمة فنية اقتصادية. وكما تعلمون تشهد المملكة اهتماماً كبيراً بالحرف اليدوية، ضمن رؤية السعودية 2030، لما تحمله من قيمة ثقافية واقتصادية و سياحية .

ما هي الصعوبات التي واجهتكم في هذه الحرف؟

الصعوبات تتمثل في صعوبة عملها نفسه، وقلة من يجيدونها اليوم، إلى جانب ندرة موادها الخام، مثل أنواع الصوف وأنواع الأخشاب.

ماذا قدمتم من خلال هذه الحرف للمجتمع والناس؟

ساهمنا في الحفاظ على تراثنا وإرثنا الحرفي، ووثقنا لهذا التراث، ونقلناه من الماضي للحاضر، وقمنا بنقله وتعليمه للأجيال الجديدة، وهذا الإسهام يندرج ضمن الجهود المجتمعية لحفظ الهوية الثقافية الوطنية، ونقل التراث غير المادي إلى الأجيال القادمة، وهو ما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، واتفاقيات اليونسكو لحماية التراث.

ماذا تقولين للفتيات اللائي يرغبن في تعلم هذه الحرف؟

أقول لهن اجتهدن للحفاظ على هويتكن، وهوية بلادكن الأساسية، وتعزيز تراثها في واقعنا. أنا حين أنقل هذه المهنة والحرفة للجيل القادم، أعلمهن جيداً أن من ليس له ماض ماله مستقبل. وأقول للمتعلمات الجديدات عندكن كنوز، ودوركن أن تتعلمنها وتطورنها وتنقلنها للأجيال القادمة. وحتى نحقق مفهوم "الاستدامة الثقافية"، حيث تتحول الحرف إلى جسر يربط الماضي بالحاضر، ويمنح المرأة السعودية فرصة للمساهمة في الاقتصاد الإبداعي مع الحفاظ على أصالتها.

مع السيدة من داخل "بيت الشَعَر"

تعرفنا مع السيدة الحرفية على تفاصيل "بيت الشعر" من الداخل والخارج.

الربطة: هي حبال من الليف يتم صناعتها يدوياً، وتُستخدم لشد أجزاء البيت في البادية وربط الأعمدة والدعائم ببعضها، حتى يثبت بيت الشَعَر في وجه الرياح التي تهب في البادية، ودون هذه الربطة يتطاير البيت مع شدة الرياح.

والحجبة: هي ستارة للعروس، عبارة عن مشغول قماشي، يتم نسجه من الصوف بطريقة حرفيّة رائعة، وتنصب داخل البيت لتجلس خلفها العروس، وتستتر من الآخرين.

العمود الواسق: هو عمود يتم صناعته يدوياً من الأخشاب بطريقة حرفية، ويتم نصبه في المنتصف ليربط بين أجزاء بيت الشَعر".

الطريزة: هي حياكة يدوية من صوف الإبل والماعز والأغنام المختلفة الألوان، ويتم حياكتها ونسجها في خطوط وأشكال مختلفة على جدران بيت الشعر من الداخل لتعطيه شكلاً جمالياً.

المدرع: هو لباس شتوي تقليدي طويل وسميك، يتم نسجه يدوياً من الصوف، ليلبسه أهل البادية على ملابسهم، في أوقات الشتاء البارد.

الخلال: هو أداة تثبيت تصنع من الخشب أو الحديد، وتساعد في تثبيت أطراف البيت ليقاوم الرياح والعواصف.

الواسط: هو العمود الذي يثبت به بيت الشعر ويوجد في وسط البيت ، وأعمدة الواسط عي مجموعة من الأعمدة الخشبية التي تُنصَب في منتصف البيت لرفعه وتقسيمة إلى أقسام متعددة.

السارية: : هي عمود طويل يسند سقف البيت ويحمله من الوسط، وتجعل البيت مرتفعاً وقوياً، حيث تستند عليه كل الأطراف.

المحالة: هي بكرة يتم عملها من الخشب أو الحديد، وتوضع في منتصف البيت، لتشد أطرافه كلما تراخت؛ كما يستخدمونها لجذب الماء من البئر.

الجاري: هو حبل قوي أعلى وسط البيت، ويستخدمونه في شد جميع أجزاء البيت وربطها بالدعائم الرئيسة، ويساعد في حفظ توازن بيت الشعر وتقويته.

الملكية الفكرية وحماية الأعمال الحرفية

محمد بن عبد الله السلامة

رئيس مجلس إدارة جمعية حماية الملكية الفكريّة

يُعدُّ إطلاق المملكة العربية السعودية العام 2025م عاماً للحرف اليدوية، ترسيخاً لمكانة الحرف اليدوية بوصفها تراثاً ثقافياً أصيلاً، وتعزيزاً لمزاولة هذه الحرف وصونها وحضورها في حياتنا، لتجيء هذه التسمية "عام الحرف اليدوية" مبادرة مهمة في تعزيز التراث السعودي والحفاظ عليه.

لقد برزت قيمة الحِرَف اليدوية وربطها بالهوية الوطنية، وتنشيطها الإبداعي، بخلق فرص عمل جديدة، وتوفير فرص اقتصادية هامة لدعم الحرفيين المحليين، خاصة النساء والشباب، الذين تمنحهم المملكة الفرص لعرض أعمالهم عالمياً، مما يعزز الاستقلال الاقتصادي للحرفيين، وازدهار أعمال الحرف التقليدية التي تمثل أصالة ملموسة متوارثة عن الآباء والأجداد.

كما تأتي المبادرة تأكيداً على الأهمية الثقافية للحرف اليدوية، حيث تهدف إلى الحفاظ على الحِرَف اليدوية، كونها جزءاً لا يتجزأ من تراث الأمة.

ونجد أن هذه الحرف اليدوية متنوعة، منها النسيج، والسدو، والبناء بالطين، وحفر الخشب، والفخار، والتطريز اليدوي. بل وحالياً حتى الاختراعات والتطبيقات الرقمية تعدُّ جزءاً من نشاط الحرفين، وغيرها من الأعمال التي ساعدت على ازدهار الاقتصاد والتنمية، إلى جانب ازدهار التراث الثقافي.

وتولي القيادة الرشيدة حرصاً علي تشجيع الأعمال الحرفية، حيث أصدر مجلس الوزراء في جلسته يوم 25 صفر 1447 هـ الموافق 19 أغسطس 2025م، التي رأسها صاحب السمو الملكي الأمير محمد ابن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-، قراراً بالموافقة على نظام الحرف والصناعات اليدوية.

ليفتح هذا النظام آفاقاً اقتصادية واعدة بتنوع الدخل وزيادة الصادرات غير النفطية، وإضافة قيمة للمحتوى المحلي، بالاعتماد على الموارد المحلية. كما توفر فرص عمل في المناطق الريفية والحضرية، وتنشئ مجتمعات إنتاجية في المناطق الريفية النائية. مما يمكّن أبناء الوطن من ممارسة صناعة حرفية بمهارة واعتزاز بالهوية التراثية للوطن، مما يعزز الاستدامة، ويسهم في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030م، وتنمية الاقتصاد الوطني.

وقد اعتمدت الدول الصناعية الكبرى، أول الأمر، على تنمية تلك الصناعات والحرف اليدوية منذ فترة طويلة، مما شجعها على تطويرها من خلال المنشآت الصغيرة، وتحويلها إلى مصانع ضخمة، ازدهرت بسببها الصناعات بشكل عام، في تلك الدول.

ومن هذا المنطلق جاءت أهمية الملكية الفكرية، لحماية هذه الأعمال اليدوية من أفكار وتصاميم ونماذج تطبيقية. حيث تلعب أنظمة الملكية الفكرية دوراً هاماً في التوعية، وإعداد البرامج الخاصة، والتدريب، بهدف حفظ حقوق الإبداع،

الهيئة السعودية للملكية الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property

وبشكل خاص أصحاب الأعمال الحرفية، لتحقيق الأهداف التالية:

تمكين الحرفيين من فهم مبادئ وأنواع أنظمة الملكية الفكرية وآليات الحماية والتعريف بالأطر القانونية.

تسجل العلامات التجارية، وتسجيل التطبيقات، على منصات الهيئة السعودية للملكية الفكرية، لحماية وتسويق منتجاتهم الإبداعية.

إشراك الجهات الحكومية الداعمة، والقطاع الخاص، لمن ليس لديه القدرة المالية لحفظ حقوقهم، وهذه دعوة عامة لمساندتهم في تقديم الدعم والتوعية وكل النشاطات الحرفية الأخرى.

وينبغي العلم أن آلية التسويق الرقمي، وتسجيل البراءات، ورفع التصاميم، وتسجيل المنتجات الصناعية الحرفية، والملكية الفكرية، ليست مفهوماً قانونياً مجرداً، بل هي أداة عملية تمنح الحرفي الحق في السيطرة علي أعماله، وتضمن حقوقه أمام المنافسين، بامتلاك حقوق واضحة.

مما يعزز الثقة بين الحرفي وعملائه، ويمنحه القدرة على التوسع في مجالات جديدة، سواء عبر تراخيص أو شركات تجارية، بحيث تكون خطوة "الملكية الفكرية" أساسيه لبناء هوية أعمال مستدامة، في بيئة إيجابية. فلم يعد الحرفي مقيداً بنطاقه المحلي، بل أصبح بإمكانه عرض منتجاته لعملاء من مختلف دول العالم، بمجرد نقرة زر.

وإن هذا الانفتاح يجلب تحديات قانونية وتقنية، مثل سرقة الصور أو إعادة تسويق التصاميم دون إذن، وهنا تظهر الحاجة إلى بناء إستراتيجية متكاملة لحقوق الملكية الفكرية، تشكل درعاً حيث تساعد كل هذه الإجراءات في الحفاظ على الاستثمار الاجتماعي في الأنشطة الحديثة ورفع القيمة غير الملموسة للملكية الفكرية.

ضيف العدد

برنامج تطوير القطاع المالي

الأستاذ فيصل بن محمد الشريف

مدير عام برنامج تطوير القطاع المالي

الشريف في سطور..

فيصل بن محمد الشريف مدير عام برنامج تطوير القطاع المالي إحدى برامج رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التابعة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، والرئيس التنفيذي لمركز تنمية الإيرادات غير النفطية المكلف حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة المالية من جامعة كاليفورنيا لونج بيتش بالولايات المتحدة الامريكية. عمل سابقاً رئيساً للخدمات المالية لحلول المشتقات في دويتشه بنك في السعودية ونائب الرئيس لمجموعة الحلول والتمويل، كما عمل أيضاً في إدارة خزينة البنك السعودي البريطاني ومجموعة ماس موتشوال بكاليفورنيا.

في إطار التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية ضمن مستهدفات "رؤية السعودية 2030"، يُعد برنامج تطوير القطاع المالي أحد البرامج التنفيذية الأساسية للرؤية، الذي يهدف إلى بناء قطاع مالي متنوع، متطور، ومتين، يُسهم بفاعلية في تنمية الاقتصاد الوطني، ويُعزز من تنافسيته إقليميًا ودوليًا.

وأسهم البرنامج خلال العام الماضية في تحفيز الابتكار وتمكين الاستثمارات، وتعميق السوق المالية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتوسيع قاعدة الشمول المالي بما لا يتعارض مع الاستقرار المالي للقطاع، كما أدى دورًا حاسمًا في تسريع التحول نحو الاقتصاد غير النفطي.

وفي هذا السياق، يسعدنا في مجلة "متمم"، أن نلتقي سعادة مدير عام برنامج تطوير القطاع المالي الأستاذ فيصل بن محمد الشريف – في حوار موسع، لنسلط الضوء على أبرز ما تحقق خلال العام 2024م، ونستعرض تطلعات البرنامج للعام 2025م وما بعده، من خلال مجموعة من الأسئلة الإستراتيجية التي تعكس محاور التقرير السنوي وتستهدف تطلعات مستقبل القطاع المالي السعودي ضمن الرؤية الطموحة لمملكتنا الغالية.

ضيف العدد

التحـــول الرقمـي في القطـــاع المـالي

اســتنادًا إلى تقريــر برنامج تطوير القطــاع المالــي للعــام 2024، كيف تــرون أثــر تحفيــز القطاع المالــي وتمكين شــركات التقنية المالية، ومــا أبرز إنجــازات العام 2024 فــي هــذا المجال؟

يؤكــد التحــول الرقمــي التــزام المملكــة بتبنــي نمــاذج ماليــة متقدمة ومســتدامة، إذ تــم تجاوز المســتهدفات بتســجيل 261 شــركة تقنيــة ماليــة، وبلغت نســبة المدفوعــات الإلكترونيــة 79% مــن إجمالــي العمليــات، مدعومة بــإطلاق خدمــات الدفــع مثــل "سامســونغ باي" وإطــار المصرفية المفتوحــة (الــذي يهــدف إلــى تمكيــن عــملاء لجهــات المالية من مشــاركة بياناتهــم المالية بشــكل آمن مع طــرف ثالث يُقــدِّم خدمات ومنتجــات ماليــة جديــدة ومبتكرة للعــملاء)، إذ أن هــذا التحــول يعزز الشــمول المالــي ويقلــل الاعتماد على النقــد، دعمًا لرؤية الســعودية 2030.

تعميق السوق المالية وتعزيــز جــاذبيتــها

في ضــوء تقريــر برنامــج تطوير القطاع المالي لعــام 2024، كيف تــرون الإجــراءات الإســتراتيجية التي تم اتخاذها لتعميق الســوق الماليــة الســعودية، وجــذب الاســتثمارات المحليــة والدولية في العــام 2024؟

أطلقــت هيئــة الســوق الماليــة منتجات جديــدة، من بينها "مؤشــر تاســي 50"، وصناديــق مؤشــرات في بورصــات الصين وهونــغ كونغ وطوكيــو، وصندوقان يركــزان على الأســهم الســعودية فــي بورصتي شــنغهاي وشنتشــن، كمــا جــرى تأســيس منصة اســتثمارية متعددة الأصــول فــي الريــاض، بموجــب اتفــاق بين صنــدوق الاســتثمارات العامــة وبلاك روك؛ لتتجــاوز ملكية المســتثمرين الأجانــب 420 مليــار ريــال، وتُســهم هــذه التحــركات في رفــع كفاءة الســوق وترسيخ مكانتهــا كمركــز مالــي إقليمــي وعالمــي.

أيضًــا تواصل هيئــة الســوق المالية جهودهــا لزيــادة زخــم الطروحــات والإدراجــات فــي الســوق المالية الســعودية، وذلك من خلال تشجيع الشــركات علــى الطــرح والإدراج وتوفير بيئــة داعمة لهــا، إذ وافقت الهيئة على طرح وإدراج 44 شــركة فــي الســوق الماليــة خلال العام 2024م، توزعــت بيــن 14 شــركة في الســوق الرئيســي و30 شركة في الســوق الموازي (نمو)؛ ليصل بذلــك إجمالــي عــدد الشــركات المدرجــة فــي الســوق الماليــة (تــداول) إلى 353 شــركة.

إلى جانــب ذلــك، وبنهايــة العام 2024م، تخطــت صناعــة إدارة الأصــول فــي المملكــة حاجــز التريليون ريــال، محققــةً نتائج غير مســبوقة، فقد ســجلت الصناعة زيادة بنســبة 169% مقارنةً بالعام 2017م، الــذي بلــغ فيــه إجمالي قيمة الأصــول المــدارة 391 مليار ريــال، ويعكس هــذا النمــو الكبير التطــور المتســارع لهــذه الصناعة فــي المملكة.

تطوير سوق أدوات الدين وتنويع مصادر التمويل

في ضوء تقرير برنامج تطوير القطاع المالي للعام 2024 أيضاً، حدثنا عن مساهمة تطوير سوق أدوات الدين في دعم الاستقرار المالي وتمويل مشاريع القطاعين العام والخاص؟

في هذا الإطار، تم إطلاق الرخصة الأولى لنظام التداول البديل (الذي يُعد سوق مرخص له من قبل هيئة السوق المالية لمزاولة العمل في تداول أنواع محددة من الأوراق المالية لفئات محددة من المستثمرين، مما يُسهم في تحسين السوق الثانوية لأدوات الدين في المملكة، وتوفير قاعدة المستثمرين والمنتجات في السوق المالية السعودية، وتعزيز سيولة السوق وتوفير حلول تداول فعالة)، وتوسيع قاعدة المستثمرين عبر اتفاقيات مع مؤسسات صينية بقيمة 50 مليار دولار، كما أُطلق منتج "صح" الادخاري الموجه للأفراد لتعزيز ثقافة الادخار، وتقديم العوائد للمستفيدين، وتشجيعهم على بناء مستقبل مالي مستدام من خلال توفير خيارات ادخارية مرنة وآمنة، ويتيح للمستفيدين فرصة تحقيق استقرار مالي طويل الأمد وتلبية احتياجاتهم المالية المستقبلية بكفاءة وفعالية، إذ يعكس هذا التطور التزام المملكة بإنشاء سوق دين متنوعة وفعالة.

نمو قطاع التأمين كجزء من الاقتصاد غير النفطي

ماذا عن مساهمة قطاع التأمين في تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي؟

شهد قطاع التأمين السعودي نموًا بنسبة تقديرية بلغت نحو 16.3% خلال العام 2024م، إذ ارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة 76.1 مليار ريال، كما سجل تأمين الحماية والادخار ارتفاعًا ملحوظًا في إجمالي الأقساط المكتتبة.

أيضاً ارتفع عمق التأمين من الناتج المحلي غير النفطي خلال العام 2024م؛ ليصل إلى 2.59%، مقارنة بـ 2.38% خلال العام 2023م، كما حقق القطاع خلال العام 2024م صافي دخل قدره 3.6 مليار ريال، مقابل 2.3 مليار ريال خلال العام 2023م.

إلى جانب إطلاق المنصة التجريبية التشريعية؛ لدعم شركات التقنية التأمينية، بما يُعزز مرونة القطاع وقدرته على التكيف مع المتغيرات، كما جرى إطلاق أول منتج وطني للتأمين على الأنشطة السياحية في المملكة.

تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في الاقتصاد

بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ماهي أبرز المبادرات التي أسهمت في رفع مستوى تمويل هذه المنشآت؟ ولماذا يُعد ذلك أمرًا إستراتيجيًا، وذلك وفقًا للتقرير السنوي للقطاع للعام 2024م؟

يدعم البرنامج نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة بزيادة حصتها من التمويل البنكي لتصل إلى 20% بحلول العام 2030م، وتقديم حلول مالية مبتكرة تمكنها من المساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال العديد من المبادرات، لمساعدة جميع هذه "المنشآت" في الحصول على التمويل اللازم لتطوير وتوسيع أنشطتها، وتشجيع المؤسسات المالية على التعامل مع قطاع "منشآت"، إضافة إلى جذب شريحة جديدة من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لم يسبق لها التعامل مع جهات التمويل.

ووصلت تمويلات بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى نحو 1.5 مليار ريال حتى الربع الرابع من العام 2024م، واستفادت منها 1029 منشأة وبنسبة وصول 100% إلى جميع مناطق المملكة، وذلك من خلال شركاء البرامج من الجهات التمويلية، إذ بلغ إجمالي المبالغ الممولة بواسطة بوابة التمويل بالتعاون مع شركاء البوابة من الجهات التمويلية، أكثر من 4 مليار ريال حتى الربع الرابع من العام 2024م.

وأسهم برنامج "كفالة" منذ إطلاقه في وصول التمويل المدعوم من البرنامج إلى 107.2 مليار ريال، وقد تزامن ذلك مع إطلاق 18 مبادرة نوعية تستهدف الأنشطة الاقتصادية المحورية، بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030، إذ تسعى المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مساهمة تصل إلى 35 % في الناتج المحلي المتوقع للعام 2030م.

أيضاً تم إطلاق برنامج تمويل

قطاع التعليم، الذي يهدف إلى تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال التعليمي وتوفير حلول تمويلية لهم تسهم في تطوير القطاع وتعزز استدامته ونموه، ويشمل جميع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المصنفة تحت قطاع التعليم؛ ليسهم في سد الاحتياجات التشغيلية قصيرة الأجل وتمويل التوسعات الرأسمالية للمنشآت التعليمية من ترميم وإنشاء وغيرهما.

وجرى إطلاق مبادرة "تمويلك في يومين"، التي تعمل على تعزيز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل بسهولة وسرعة، إذ تسعى إلى تعريف المنشآت ببرامج ومنتجات البنك التمويلية المتنوعة؛ مما يساعدها في اختيار الحلول الأنسب لاحتياجاتها.

بالنسبة للاستثمار الجريء، حافظت المملكة على صدارتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها الأعلى من حيث قيمة الاستثمار الجريء في العام 2024م، الذي شهد تنفيذ استثمارات بلغت 2.8 مليار ريال في شركات ناشئة سعودية، في انعكاس لما تشهده المملكة من تطور في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية في ظل رؤية السعودية 2030 وأهدافها الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الوطني.

إدارة الأصول وتنوع المنتجات الاستثمارية

ضمن ما عكسه التقرير السنوي للقطاع، نود تسليط الضوء على تطور صناعة إدارة الأصول في المملكة، وأثرها في تعزيز كفاءة السوق المالية السعودية؟

استمرت صناعة إدارة الأصول في التطور في المملكة بوتيرة متسارعة، إذ بلغت قيمة الأصول المُدارة أكثر من تريليون ريال بنهاية العام 2024م، بزيادة نسبتها 169% مقارنة بالعام 2017م، كما ارتفع عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية إلى 1.7 مليون مشترك، وتمثل هذه الطفرة رافدًا مهمًا لتعزيز السيولة في السوق المالية السعودية، ودافعًا لنقل المملكة نحو صناعة أكثر قدرة استثمارية على المنافسة عالميًا.

تعزيز الشمول المالي وتسهيل الوصول للمنتجات

ننتقل مع سعادتكم، إلى موضوع مهم، وهو الشمول المالي، الذي حققت فيه المملكة تقدماً واسعاً بين دول العالم، ونود أن تحدثنا عن إسهام البرنامج في تمكين الفئات المختلفة من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية؟

يمثل برنامج تطوير القطاع المالي نموذجاً رائداً للشراكة المثمرة بين القطاعين الحكومي والخاص، ومن خلال هذه الشراكة، وابتكار حلول تمويلية جديدة، مثل الدعم الجزئي والضمانات، جرى توسيع قاعدة المستفيدين والوصول إلى شرائح جديدة، إذ أتيحت للقطاع الخاص فرصة الوصول إلى حلول تمويلية مبتكرة تدعم تطلعاته وتعزز دوره في دفع عجلة الاقتصاد، كما أسهمت هذه الجهود في تعزيز الشمول المالي للأفراد من خلال تمكينهم من الاستفادة من منتجات القطاع المالي المتنوعة

التمويل الأخضر والاستدامة المالية

بالحديث عن موضوع التمويل الأخضر والمستدام في المملكة، هل يُمكن أن تضعونا في الصورة بشأن أبرز جهود برنامج التمويل الأخضر في دعم هذه الخطوات الإستراتيجية الوطنية؟

لدعم هذه الخطوات الإستراتيجية الوطنية، تم نشر الإطار العام للتمويل الأخضر في المملكة العربية السعودية، الذي يدعم التوجهات الطموحة للمملكة نحو تحقيق الاستدامة، والوصول إلى الحياد الصفري، من خلال تبني نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وإبراز هذه الجهود للمستثمرين والمشاركين في السوق؛ ليجسّد خطوة مهمة

جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي في القطاع المالي

بالنسبة للاستثمار الأجنبي في القطاع المالي، كيف ترون ثمرة الجهود المبذولة لتعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية في القطاع المالي، خلال العام 2024م؟

من خلال برنامج "جذب المؤسسات المالية الأجنبية"، وتمكين بيئة تنظيمية مرنة، أُنشئت منصات استثمارية متعددة الأصول، وزادت ملكية الأجانب في السوق المالية السعودية، التي شهدت ارتفاعاً متواصلاً في قيمة ملكية المستثمرين الأجانب خلال الأعوام الأخيرة، إذ تجاوزت ملكية المستثمرين الأجانب 420 مليار ريال عند نهاية العام 2024م، بنسبة نمو بلغت 501 % منذ العام 2017م، وهو ما يؤكد تطلّع المملكة إلى ترسيخ مكانتها كمركز مالي عالمي.

التطلعات الإستراتيجية للعام 2025

وأنتم تمضون بخطى راسخة نحو المستقبل، مرتكزين على أعلى المعايير العالمية، نود من سعادتكم تسليط الضوء على أبرز التوجهات الإستراتيجية، وتطلعات البرنامج خلال العام 2025م.

تشمل أبرز التوجهات الإستراتيجية للبرنامج، رفع كفاءة الأنظمة، وتعزيز الشفافية، وتطوير بيئة الأعمال، ودعم الابتكار المالي، وتعميق السوق المالية، وذلك لضمان استمرار الزخم وتوفير بيئة منافسة عالميًا تُسهم في تحقيق مستهدفات "رؤية السعودية 2030".

إستراتيجيات البنك المركزي لتعزيز متانة النظام المالي

بالنسبة للبنك المركزي السعودي "ساما"، وفي ضوء التقرير السنوي للقطاع، كيف تنظرون إلى مساهمته في تعزيز الاستقرار النقدي والائتماني خلال العام 2024م؟ وما هو الدور الذي يؤديه القطاع المصرفي في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي، وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030؟

تجاوزت أصول القطاع المصرفي 4,494 مليار ريال، وبلغ حجم الائتمان للقطاع الخاص 2,780 مليار ريال، كما أطلق "ساما" مبادرات مثل المصرفية المفتوحة وعدد من المبادرات تحت مظلة البرنامج، مما يعكس صلابة النظام المالي وقدرته على تلبية الطلب المحلي المتزايد.

أيضًا يعمل البنك المركزي على الاستمرار في تبني أفضل الممارسات والالتزام بالمعايير الدولية، بما يعزز من مكانة المملكة، ويساهم في دعم استقرار ومتانة القطاع المالي، ومتابعة الجهود الرامية إلى تحديث الأنظمة والتشريعات المساهمة في تعزيز الرقابة وتطوير القطاع المالي، وفقاً لأحدث التطورات، ومواصلة تقديم حلول مالية مبتكرة تدعم الابتكار وتواكب تطلعات التطور.

أما بالنسبة لدور القطاع المصرفي، فقد سجل خلال العام 2024م أداءً متفوقًا، إذ تجاوز حجم الأصول 4.4 تريليون ريال، مدعومًا بنمو في الائتمان وتوسّع في الخدمات الرقمية، ويؤكد ذلك قدرة القطاع على تلبية احتياجات الاقتصاد وتحقيق التوازن المالي.

التثقيف المالي والوعي المجتمعي

نتحوّل مع سعادتكم إلى جانب مهم، ونود أن نعرف كيف ترون الدور الذي يقوم به برنامج تطوير القطاع المالي، في تعزيز الثقافة المالية والوعي المالي بين الأفراد، وأثر ذلك على سلوكهم المالي، سواء في جانب الاستثمار أو الادخار؟

في هذا الجانب تم إطلاق العديد من البرامج، أبرزها، إطلاق المرحلة الثانية من مبادرة "مالي" لقياس ورفع مستويات الثقافة المالية لدى الأطفال بعمر 8 - 12 عاماً، بشكل مبتكر، كما تهدف إلى تطوير منتجات تعليمية وتصميم حملات توعوية وفعاليات تعليمية تتناسب مع احتياجات الأطفال ومستويات مهاراتهم الحالية.

كذلك أطلقت الأكاديمية المالية العديد من مبادرات تدريب وتطوير الكوادر البشرية، والتثقيف ونشر الوعي المالي، بالتعاون مع عدد من الشركاء، كما عقدت الأكاديمية المالية 62 فعالية، إلى جانب ملتقى الأكاديمية المالية، ولقاءات وندوات لرفع وعي موظفي القطاع المالي، شارك فيها ما يزيد عن 20 ألف مشارك ومشاركة.

وأطلقت هيئة السوق المالية الدفعة الرابعة من برنامج الأجندة البحثية 2025م، لتعزيز حضور السوق المالية السعودية في الأدبيات العلمية، والرفع من مستوى تبادل المعرفة بين الباحثين والأكاديميين من جانب، والعاملين "الممارسين" في قطاع السوق المالية من جانب آخر.

كما تم إطلاق الموسم الثالث من جائزة "المستثمر الذكي الخليجي"، التي تهدف لنشر الثقافة الاستثمارية والتوعية بأهمية الادخار والاستثمار وكيفية تجنّب الاحتيال المالي ورفع درجة الوعي المالي لدى العامة.

بيئة الابتكار وريادة الأعمال في الخدمات المالية

في ضوء تقرير برنامج تطوير القطاع المالي للعام 2024م، كيف ترون سعادتكم مدى فاعلية البيئة التشريعية في دعم الابتكار وريادة الأعمال في القطاع المالي؟ وما هي رؤيتكم حول مدى فاعلية البيئة التشريعية، في دعم الابتكار وريادة الأعمال بالقطاع المالي في ا لمملكة .

أُطلقت منصات تجريبية تشريعية في قطاع التأمين و"هاكاثون التأمين"، مع تحفيز النماذج الابتكارية، وتؤكد هذه المبادرات أن البيئة المرنة تدعم الشركات الناشئة في تقديم حلول رقمية جديدة وتدفع بعجلة التحول الرقمي في القطاع.

الشراكات الدولية وتوسيع النفاذ العالمي

في ضوء تقرير البرنامج للعام 2024م، كيف ترون إسهام الشراكات الدولية في تعزيز موقع المملكة على خارطة الاستثمار والتمويل العالمية؟

دخل صندوق الاستثمارات العامة في شراكات مع مديري أصول عالميين، مثل "بلاك روك"، لإنشاء منصة لإدارة الاستثمارات متعددة الأصول بالمملكة، للمساهمة في تطوير البنية التحتية المالية، وتعزيز تكاملها مع الأسواق العالمية، كما أُطلقت صناديق مؤشرات مشتركة مع الصين، لدعم إستراتيجية المملكة لتكون بوابة مالية عالمية، وفيما يخص أسواق الدين، أُطلق صندوق السندات السعودية المتداول والمدار دولياً، ويعمل على إتاحة المجال للمستثمر الدولي للوصول إلى السندات السعودية، والعمل على جذب المستثمرين الأجانب، وتنويع الاقتصاد الوطني، إذ تسهم هذه الجهود النوعية في دعم تحقيق مستهدفات "رؤية السعودية 2030".

تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المالي، ودور البرنامج في تعزيز الاستثمارات في السوق العقاري المالي

فيما يتعلق بالسوق العقاري، والاهتمام الذي توليه القيادة الرشيدة بتوازن هذا السوق، وما هي أبرز الخطوات التي اتخذها برنامج تطوير القطاع المالي لتعزيز دور السوق المالي في تمويل القطاع العقاري بالمملكة خلال العام 2024م؟

هناك العديد من الجهود التشريعية والتعديلات التي جرت خلال العام 2024م، أبرزها اعتماد تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية، وتحديث اللوائح ذات العلاقة بحوكمة السوق؛ لتسهم هذه التعديلات في رفع مستوى الشفافية وتعزيز الثقة بين المستثمرين، مما يجعل البيئة التنظيمية أكثر كفاءة وتوافقاً مع الممارسات الدولية.

فيما يخص التشريعات، خلال العام 2024م، تم اعتماد تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية، التي تهدف لمواكبة التطور الكبير الذي يشهده القطاع العقاري، وفتح وتنظيم وتفعيل أدوات تمويلية واستثمارية جديدة في السوق العقاري، مما يوفر للمستثمرين قنوات تمويل ويعزز من الشفافية وحوكمة المشاريع العقارية.

بالنسبة للتمويل العقاري، وضمن الدور الإشرافي والرقابي الذي يضطلع به البنك المركزي السعودي "ساما" تجاه قطاع التمويل، قام البنك بإصدار مبادئ "الالتزام" و"المراجعة الداخلية" لشركات التمويل وشركات إعادة التمويل العقاري، وتمت أيضاً مراجعة وتحديث الأنظمة والتشريعات الخاصّة بالتمويل العقاري؛ لتمكين شركات التمويل العقاري من تنويع أصولها وقاعدة منتجاتها التمويلية

كما تم إصدار قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين المحدثة، وذلك للسماح لشركات التمويل الجماعي بالدين بتمويل المنشآت المستفيدة بمبالغ تتجاوز 7.5 ملايين ريال عند تمويل المنشآت التجارية الكبيرة والمنشآت المرخص لها بممارسة نشاط التطوير العقاري.

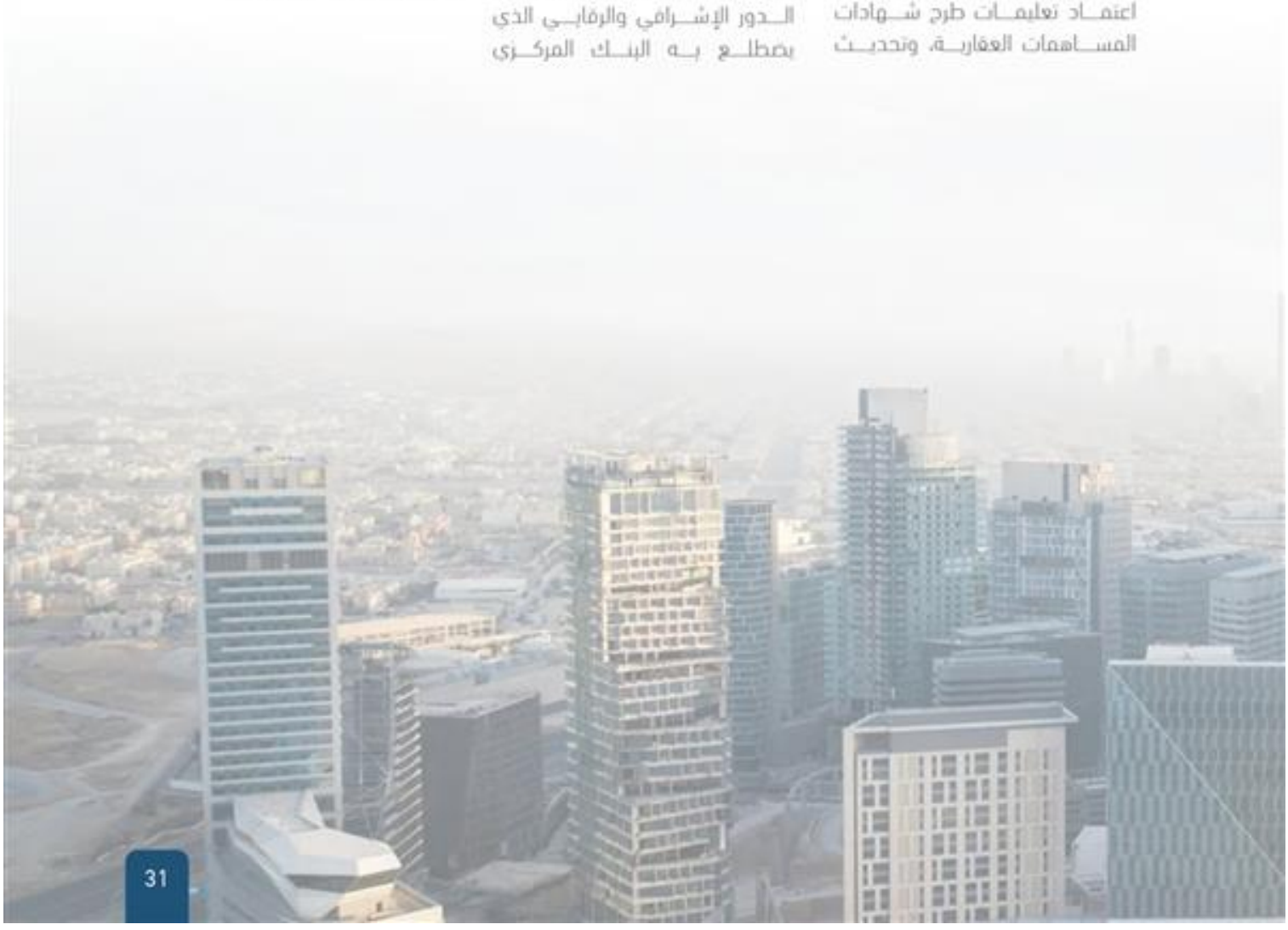

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين..

سمو ولي العهد يفتتح أعمال السنة الثانية من الدورة التاسعة لمجلس الشورى

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، افتتح صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، يوم الأربعاء 18 ربيع الأول 1447 هـ الموافق 10 سبتمبر 2025م، أعمال السنة الثانية من الدورة التاسعة لمجلس الشورى.

ولدى وصول سمو ولي العهد مقر مجلس الشورى، كان في استقباله -حفظه الله- صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض، ومعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

ثم عُزف السلام الملكي. إثر ذلك تشرف معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور مشعل السلمي، ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتورة حنان الأحمدي، ومعالي الأمين العام للمجلس الأستاذ محمد المطيري ورؤساء اللجان، بالسلام على سمو ولي العهد.

وبعد أن أخذ سمو ولي العهد مكانه في المنصة الرئيسة في القاعة الكبرى، بدأ الحفل المعد لهذه المناسبة، بتلاوة آيات من القرآن الكريم.

عقب ذلك ألقى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، الكلمة التالية:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

صاحب السمو الملكي الأمير محمد ابن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

أصحاب السمو الأمراء

أصحاب السماحة والفضيلة والمعالي والسعادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صاحب السمو:

يسرني أن أرحب بكم في هذا اليوم المبارك الذي يشرُف فيه مجلس الشورى بحضوركم وتفضلكم بإلقاء الخطاب الملكي السنوي وافتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة التاسعة لمجلس الشورى نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، فأهلا وسهلاً بكم في مجلس الشورى.

صاحب السمو:

أود أن أتقدم بالشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولسموكم الكريم -حفظكما الله- على كل ما تولونه من حرص واهتمام بمجلس الشورى وعلى توجيهاتكم السديدة فيما يتصل بأعمال السلطة التنظيمية وتجويد مخرجاتها التنظيمية والرقابية، حيث كان لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وسموكم الكريم الدور الكبير في إنجاز مجلس الشورى لمهامه وأعماله، وممارسته لاختصاصاته ـ التي يشرُف بحملها وأدائها ـ وصولًا إلى المستوى الذي يلبي الطموحات ويحقق التطلعات.

صاحب السمو:

إن مجلس الشورى في سعي دائم لمواكبة عجلة التنمية وفق رؤية المملكة 2030 المباركة من أجل تحقيق تطلعات القيادة الرشيدة التي آمنت بدوره ومنحته رعايتها الكاملة، وهو في هذا اليوم يسعد بتشريفكم، ليبدأ مشوارًا جديدًا من العمل والعطاء لأعمال سنته الثانية من دورته التاسعة بعد أن شهدت سنته الأولى إنجاز العديد من الموضوعات التي خرجت بعد اجتماعات مكثفة، ودراسات كافية، وجهود متواصلة، حيث صدر عن مجلس الشورى خلال السنة الأولى من الدورة التاسعة (462) أربعمائة واثنان وستون قرارًا، منها: (180) مائة وثمانون قرارًا تتعلق بالتقارير السنوية للأجهزة الحكومية، و(55) خمسة وخمسون قرارًا تتعلق بالأنظمة واللوائح، و(225) مائتان وخمسة وعشرون قرارًا تتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم، كما أن ما يلقاه مجلس الشورى من دعم واهتمام من القيادة الرشيدة -أيدها الله- قد أكسب المجلس مكانة كبيرة وتأثيرًا فاعلًا في العديد من المنظمات والمؤتمرات البرلمانية الإقليمية والدولية، مما أسهم في التعريف بجهود المملكة ومواقفها، وإبراز مكانتها، والدفاع عنها، وخدمة قضاياها في الاجتماعات والمحافل البرلمانية المختلفة.

وفي الختام، أجدد الترحيب بسموكم الكريم وأنتم تتفضلون بإلقاء الخطاب الملكي السنوي الذي يعد نبراسًا يستضيء به الجميع بما يتضمنه من توجيهات سامية ورؤى سديدة، مكررًا الشكر لكم يا صاحب السمو على هذه الرعاية الكريمة، سائلًا الله سبحانه وتعالى أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسموكم الكريم، وأن يديم على بلادنا ما تنعم به من خير واستقرار، إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الخطاب الملكي السنوي

وقد ألقى نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ابن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الخطاب الملكي السنوي، وفيما يلي نصه:

نيابة عن سيدي خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- نفتتح أعمال السنة الثانية من الدورة التاسعة لمجلس الشورى، سائلين الله تعالى أن يجعل التوفيق سبيلنا والنجاح حليفنا.

الإخوة والأخوات

قامت هذه الدولة منذ ثلاثة قرون على مبادئ راسخة ترتكز على إعلاء الشريعة الإسلامية وإقامة العدل والشورى، وإننا نعتز بهذا النهج المبارك، وأن شرفنا الله بخدمة الحرمين الشريفين، وهي مسؤولية نوليها كل العناية والاهتمام، ونسخر لها كل طاقاتنا.

الإخوة والأخوات

يمضي اقتصادنا في تنويع مساراته وتأكيد قدرته على تقليص اعتماده على النفط وللمرة الأولى في تاريخنا حققت الأنشطة غير النفطية 56% من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ مستويات تتجاوز أربعة ونصف تريليون ريال، كل ذلك وغيره من المنجزات جعلت المملكة مركزًا عالميًا يستقطب مختلف النشاطات ولعل اختيار 660 شركة عالمية المملكة مقرًا إقليميًا لها وهو أكثر مما كان مستهدفًا لعام 2030؛ يجسد ما تحقق في البنية التحتية ومستوى الخدمات التقنية مما يؤكد متانة الاقتصاد السعودي وآفاقه المستقبلية الرحبة.

وفي إطار الاستثمارات في التوجهات المستقبلية، فإن الاتفاقات التي تم عقدها في مجال الذكاء الاصطناعي تستكمل جوانبًا من حلقة برامج الرؤية لتكون المملكة خلال السنوات المقبلة مركزًا عالميًا لهذا المجال.

ونعمل في البرامج العسكرية على رفع القدرات الدفاعية إلى أعلى مستويات متقدمة عالميًا.

كما أن التعاون مع شركائنا الإستراتيجيين يسهم في تحقيق مستهدفاتنا في توطين الصناعة العسكرية وتسريعها التي وصلت الآن إلى أكثر من 19% بعد أن كانت لا تتجاوز 2%.

الإخوة والاخوات

تدرك الدولة أن وجود مالية عامة قوية لا تعتمد على مصدر وحيد متذبذب للإيرادات، هي ضرورة ومطلب أساسي للتنمية والتنويع

الاقتصادي المستدام، ومن خلالها تنمو الفرص الوظيفية المتنوعة.

لقد عملت الدولة منذ انطلاق الرؤية لبناء هذا الأساس، مما أكسب بلادنا اقتصادًا صلبًا جعل منها وجهة للاستثمار، كما تحقق الكثير من الأهداف التي نسعى إليها، ومن ذلك وصول نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها، وارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى أعلى درجاته، وانخفاض نسبة محدودي الدخل.

في هذا الإطار، نواصل تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العام لضمان توجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية ضمن سعينا المستمر لخدمة المواطن وزيادة دخله، ورفع مستوى الخدمات المقدمة، وتحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيم والزائر.

إن النمو الاقتصادي القوي الذي تعيشه المملكة اليوم صاحبه ارتفاع في أسعار العقار السكني في بعض مناطق المملكة إلى مستويات غير مقبولة، مما أدى إلى بعض التشوهات في القطاع وتسببها في ارتفاع متوسط تكلفة السكن بالنسبة إلى دخل المواطن، مما استدعى العمل إلى وضع سياسات تعيد توازن هذا القطاع بما يخفض كلفة العقار، ويشجع على الاستثمار في التطوير العقاري، ويتيح خيارات مناسبة ومتعددة للمواطنين والمستثمرين. لقد أظهرت المرحلة السابقة قدرة القطاع العام والخاص على مواجهة التحديات والتأقلم السريع مع تغير الظروف، كما كان لجودة الأداء الحكومي دور بارز في امتصاص الصدمات الاقتصادية ومرونة ومراجعة مسار برامج وتحويرها ومكوناتها لتكون أكثر مناعة ضد أي تقلبات دون تعطيل متطلبات التنمية.

إن المصلحة العامة هي الهدف الأسمى الذي نتوخاه من تلك البرامج والمستهدفات. ونحن عازمون -بحول الله وقوته- على تحقيقها وإكمالها. إلا أننا نؤكد أيضًا أننا لن نتردد في إلغاء أو إجراء أي تعديل جذري لأي برامج أو مستهدفات تبين لنا أن المصلحة العامة تقتضي ذلك.

الأخوة والأخوات

إن إنجازاتنا الداخلية تسير جنبًا إلى جنب مع مساعينا لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. ونحن نرفض وندين اعتداءات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في المنطقة وآخرها العدوان الغاشم على دولة قطر الشقيقة الذي يتطلب تحركًا عربيًا وإسلاميًا ودوليًا لمواجهة هذا العدوان، واتخاذ إجراءات دولية لإيقاف سلطة الاحتلال وردعها عن ممارساتها الإجرامية في زعزعة أمن المنطقة واستقرارها. سنكون مع دولة قطر الشقيقة في كل ما تتخذه من إجراءات بلا حد، ونسخر كافة إمكانياتنا لذلك.

أخبـــــار

كما ندين استمرار الاعتداءات الغاشمة على الشعب الفلسطيني الشقيق في غزة والإمعان في ارتكاب جرائم التجويع والتهجير القسري.

أرض غزة فلسطينية وحق أهلها ثابت لا ينتزعه عدوان ولا تلغيه تهديدات، وموقفنا ثابت هو حماية الحق والعمل الجاد لمنع انتهاكاته.

إن مبادرة السلام العربية التي أطلقتها المملكة عام 2002 وقمنا بتفعيلها دوليًا عبر منظور حل الدولتين، تشكل اليوم مسارًا غير مسبوق لتحقيق الدولة الفلسطينية. لقد أثمرت جهود المملكة المكثفة في تزايد عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين، وما حققه المؤتمر الدولي لتنفيذ حل الدولتين في نيويورك من حشد لم يسبق له مثيل يعزز التوافق الدولي من أجل تنفيذ هذه المبادرة. وإذ نشكر كل الشركاء الإقليميين والدوليين المشاركين على إسهاماتهم الإنسانية الفعالة، نكرر الدعوة للدول الأخرى للمشاركة في هذه المرحلة.

وفي الشأن السوري، اتخذت المملكة مواقف محورية ونفذت مبادرات متعددة، بدءًا من النجاح في رفع العقوبات الدولية عن سوريا الشقيقة، ومساندة جهودها لضمان وحدة أراضيها وإعادة بناء اقتصادها. ونأمل أن يتحقق الاستقرار في لبنان واليمن والسودان.

الأخوة والأخوات

إن لمجلس الشورى بصمة واضحة ودورًا مهمًا فيما يتحقق من إنجازات من خلال إسهامهم في تطوير الأنظمة واستكمال المنظومة التشريعية وتحديثها لتكون بلادنا في مصاف الدول المتقدمة تشريعيًا.

وفي الختام، نشير إلى أن ما نعمل عليه ونصبوا إليه عماده رفعة المواطن وتقدم بلادنا الغالية في مختلف المجالات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عقب ذلك عزف السلام الملكي، ثم غادر سمو ولي العهد مودعًا بمثل ما استقبل به من حفاوة وتكريم.

وحول الكلمة السنوية لخادم الحرمين الشريفين التي ألقاها سمو ولي العهد -حفظه الله - في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة التاسعة لمجلس الشورى، التقت مجلة "متمم" **د. عبدالمحسن ابن صالح آل الشيخ، أستاذ الدراسات العليا للأعمال والإدارة الدولية، وعضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية، رئيس لجنة الشراكات والاستثمار**، والذي أوضح الآتي:

التنوع الاقتصادي المنشود

تضمنت كلمة سموه ولي العهد - حفظه الله -، مضامين اقتصادية كبيرة لخصت التطور الكبير والنوعي الذي تحقق لاقتصاد المملكة العربية السعودية. حيث ابتدأ سموه بتأكيده على تحقق التنوع الاقتصادي المنشود، وتنوع مساراته والتي من أهمها تقليص الاعتماد

على النفط، وهو العنوان الرئيسي للمبادرات الاقتصادية في رؤية 2030.

مستوى قياسي للناتج المحلي الإجمالي

أكد سموه على تحقيق مستوى قياسي للناتج القومي المحلي GDP الذي تجاوز 4.5 تريليون ريال، حيث أن نصيب الأنشطة غير النفطية حقق نسبة 56% من الناتج المحلي القومي، وهو رقم ونسبة قياسية متميزة في وقت قياسي وهذا دليل على نجاح التنوع الاقتصادي واستراتيجياته ومبادراته ونجاح تحسين ميزان المدفوعات وذلك برفع الصادرات وتخفيض الواردات وتوطين الصناعات والخدمات.

مركز إقليمي للشركات العالمية

أكد سمو ولي العهد على نجاح المملكة العربية السعودية في أن تصبح مركزا إقليميا للشركات العالمية، وأن تكون الرياض مقراً لمراكزها ومكاتبها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأن ذلك له أهميه إستراتيجيه إقليمية كبيرة لها آثار مباشرة وغير مباشرة. حيث أن أولوية هذه الشركات ستكون للمشاريع السعودية، مما يفيد المحتوى المحلي من مشاريع هذه الشركات. بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الذي سوف تحدثه داخل المملكة وتطوير الثروة البشرية السعودية.

اعتماد التقنيات المتقدمة

أكد سمو ولي العهد على أثر إستراتيجية الاتجاه للعالم الجديد التكنولوجي بالاعتماد على التقنيات المتقدمة، أمثال الذكاء الاصناعي الذي أثبت أهميته في جميع مجالات الحياة الصناعية والمالية والخدمية والإنسانية وجعل المملكه مركزا عالميا لتطوير هذه التكنولوجيا الفريدة.

التصنيع العسكري المحلي

وأكد سمو ولي العهد العمل في البرامج العسكرية على رفع القدرات الدفاعية إلى أعلى مستويات متقدمة عالميًا، وأن التعاون مع الشركاء الإستراتيجيين أسهم في تحقيق مستهدفات المملكة في توطين الصناعة العسكرية وتسريعها التي وصلت الآن إلى أكثر من 19% بعد أن كانت لا تتجاوز 2%. مما يقلل من الاحتياجات والمشتريات من الخارج، ويرفع المستوى التقني والصناعي للمملكة العربية السعودية، ويسهم في تطوير وتدريب الشباب السعودي.

الاستدامة المالية

كل هذه الجهود المبذولة والأهداف المتحققة، كان لها أثر في الاستدامة المالية، وعلى انخفاض مستوى البطالة إلى أدنى مستوى له. حيث شكل انخفاض مستوى البطالة مع تمكين المرأة في المناصب القيادية، وارتفاع نسبة توظيف المرأة السعودية في القطاعين العام والخاص، دفعة اقتصادية واجتماعية كبيرة بالمملكة، وحققت مستهدفاً هاماً من مستهدفات الرؤية هو ارتفاع الدخل للمواطن السعودي.

استمرار تقييم الآثار والنتائج

وفي نهاية حديث ولي العهد -حفظه الله- عن الاقتصاد أكد تأكيداً هاماً وإستراتيجياً أن التقييمات للآثار والنتائج للمبادرات والمشاريع على المستوي الاقتصادي والاجتماعي مستمرة دائما حتى تكون موارد المملكة موجهة لكل ما هو له أثر واضح ومستدام على اقتصاد الوطن ودخل المواطن والحياة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية وعلى رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطن والمقيم بما تشمله من جودة الحياة والصحة والرفاه والحياة الكريمة.

سمو ولي العهد يُشرّف حفله الختامي

كأس العالم للرياضات الإلكترونية 2025.. يوحّد العالم في الرياض

المنافسات تم بثها عبر 35 لغة إلى أكثر من 100 دولة

شرف صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله- مساء يوم الأحد 24 أغسطس 2025م، الحفل الختامي لبطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية لعام 2025م في مدينة الرياض، وتوج سموه "فريق فالكونز" الفائز بكأس العالم للرياضات الإلكترونية.

وكان النادي المتوّج قد تصدر ترتيب البطولة برصيد 5200 نقطة، ليحصد بذلك الجائزة الكبرى البالغة 7 ملايين دولار من إجمالي جوائز البطولة التي تخطت 70 مليون دولار، كأكبر مجموع جوائز في تاريخ قطاع الرياضات الإلكترونية عالميًا، حيث تم توزيع الجوائز على الفرق واللاعبين الفائزين بالبطولات المختلفة، والمشاركين فيها وفق ترتيبهم بالبطولة.

من جانبه أشاد الرئيس التنفيذي لمؤسسة كأس العالم للرياضات الإلكترونية رالف رايشرت، بدعم سمو ولي العهد -حفظه الله- لهذه البطولة، مؤكدًا أن المملكة تمكنت من بناء تجربة عالمية فريدة من نوعها، جمعت بين تنوع الألعاب وقوة المنافسات وجاذبية التجارب الترفيهية، إضافة إلى حضور جماهيري عالمي، ومتابعة واسعة عبر المنصات الإلكترونية.

سمو ولي العهد يسلم الكأس لفريق فالكونز

وتسلم كأس البطولة من سمو ولي العهد، مؤسس ورئيس فريق "فالكونز" مساعد الدوسري، وتصدر فريق فالكونز (Team Falcons)، قائمة الفرق السعودية التي شاركت بهذه البطولة، وهو الفريق الذي تأسس عام 2017 على يد بطل العالم في لعبة FIFA مساعد الدوسري، ويُعد من أبرز المنظمات الإلكترونية في المنطقة، إذ حقق بطولات عالمية في ألعاب مثل Apex Legends وDota 2 وRocket League وPUBG.

وقبل فوزه ببطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية للعام 2025م، كان فريق فالكونز قد تُوّج كذلك في النسخة الافتتاحية من كأس العالم للرياضات الإلكترونية 2024م بعد فوزه بعدد من المنافسات، كما نال لقب أفضل منظمة إلكترونية للعام 2024م. وقد شارك فالكونز في هذه النسخة من البطولة بـ 60 لاعباً.

وشارك كذلك فريق Twisted Minds الذي برز كأحد الفرق السعودية الصاعدة، وحقق نتائج متقدمة في ألعاب مثل Overwatch وCall of Duty وRocket League، وتمكن الفريق من تصدّر الترتيب في النسخة الأخيرة من الدوري السعودي الإلكتروني، ودخل الفريق بطموح تعزيز حضوره الدولي وتحقيق نتائج تعكس تطور المشهد المحلي.

فكرة سعودية أعلن عنها سمو ولي العهد

وانطلقت بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية بفكرة سعودية، أعلن عنها سمو ولي العهد -حفظه الله- في عام 2023م، لتستضيف الرياض نسختها الأولى خلال العام 2024م محققة نجاحاً عالمياً لافتاً؛ مما مهد الطريق لتنظيم هذه النسخة الثانية في العام 2025م بمستوى تنظيمي وتقني غير مسبوق، وضمت قائمة منافساتها ألعاباً شهيرة مثل VALORANT، و Fatal Fury: City of the Wolves، وApex Legends. حيث أقيمت البطولة مجدداً بنظام الكؤوس الذي تم إطلاقه في النسخة السابقة.

وشهدت البطولة التي امتدت من 7 يوليو - حتى 23 أغسطس 2025م، واستمرت 7 أسابيع، حضوراً جماهيرياً وإعلامياً غير مسبوق، وجمعت نخبة من اللاعبين والفرق من جميع أنحاء العالم، تنافسوا على جوائز مالية يتجاوز مجموعها (70) مليون دولار أمريكي، لتصبح الأكبر في تاريخ الرياضات الإلكترونية.

وعززت المملكة من خلال استضافة هذا الحدث الاستثنائي موقعها المتقدم عالمياً في مجال الألعاب والرياضات الإلكترونية، حيث قدمت تجربة نوعية تمزج بين المنافسة والابتكار، وأسهمت في رفع مؤشرات الأداء. كما أكدت البطولة أن الرياض تحولت إلى منصة عالمية يلتقي فيها البشر من مختلف القارات تحت مظلة الرياضات الإلكترونية والألعاب الرقمية، بما يعكس حجم التغيير الذي صنعته المملكة.

إطلاق بطولة كأس المنتخبات للرياضات الإلكترونية

وعلى هامش بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية للعام 2025م، شهدت الرياض إعلاناً تاريخياً خلال مؤتمر الرياضة العالمية الجديدة "NGSC 2025" الذي انعقد بالتزامن مع الأسبوع الختامي للبطولة، حيث كشفت مؤسسة كأس العالم للرياضات الإلكترونية عن إطلاق بطولة كأس المنتخبات للرياضات الإلكترونية "Esports Nations Cup" كأول بطولة من نوعها على مستوى العالم مخصصة لمنافسات المنتخبات الوطنية.

ليؤكد هذا الإعلان أن المملكة لم تعد فقط حاضنة لصناعة الرياضات الإلكترونية، بل منصة عالمية لتطويرها وصياغة ابتكاراتها المستقبلية، إذ تمثل البطولة الجديدة نقلة نوعية في المشهد التنافسي، وتمنح نخبة اللاعبين الفرصة لرفع رايات أوطانهم وتمثيل طموحات الملايين من مواطنيهم.

كذلك، اعتمدت اللجنة الأولمبية الدولية، انطلاق خارطة طريق دورة الألعاب الأولمبية الإلكترونية الأولى، بداية من العام الحالي 2025م، على أن يكون موعد إقامة الدورة رسمياً خلال العام 2027م، وذلك لمنح الفرصة للمشاركين من جميع دول العالم، لخوض تجربة تصاعدية، تمهيداً لإقامة الحدث الأول من نوعه تاريخيًّا في المملكة.

وأقرت الأولمبية الدولية، تسمية مؤسسة كأس العالم للرياضات الإلكترونية، التي أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ابن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله – عن تأسيسها في شهر أكتوبر من العام 2023م لتكون شريكاً مؤسساً لدورة الألعاب الأولمبية الإلكترونية.

كما أعلن الاتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية (SEF) عن مشروع "SEF أرينا" كمنشأة عالمية متكاملة ستكون مقرًا رئيسياً للبطولات المحلية والدولية، ومنها الدوري السعودي والدوري القتالي. حيث يمثل المشروع يمثل نقلة نوعية في البنية التحتية للرياضات الإلكترونية، ويعكس الرؤية السعودية في بناء صناعة مستدامة.

وبنجاح البطولة الذي اكتمل باختتامها، أثبتت المملكة أنها لا تكتفي باستضافة الأحداث العالمية بل تصنع منها نقطة انطلاق نحو آفاق أوسع، عبر الاستثمار في المواهب، وتعزيز اقتصاد المعرفة، وبناء صناعة متكاملة تليق بطموحات وطن يتصدر المشهد العالمي بثقة واقتدار، ويظل تتويج "فالكونز" للمرة الثانية عنوانًا مشرقًا لمسيرة إنجازات تتوالى من قلب الرياض إلى العالم.

الأثر والعائد الاقتصادي للبطولة

أولاً: الأبعاد الاقتصادية والسياحية والثقافية للبطولة

لم تكن البطولة مجرد منافسة بين أندية ولاعبين، بل تجمعاً ضخماً، إذ شكلت نقطة التقاء لأكثر من مئة دولة، وملايين الزوار، ومئات الملايين من المشاهدين عبر العالم، وشهدت العديد من المناشط وتحقيق مكاسب اقتصادية وسياحية وثقافية واجتماعية، وخلقت حراكاً تنموياً مقدراً.

في الجانب الاقتصادي مثلت البطولة نموذجاً متقدماً لما يمكن أن تصنعه الرياضات الإلكترونية من قيمة مضافة لاقتصاد المملكة، إذ تعمل أكثر من (250) شركة محلية متخصصة في الألعاب والرياضات الإلكترونية، إلى جانب الحراك الذي حدث في قطاعات الضيافة والطعام والفندقة والبيع بالجملة والتجزئة والنقل والاتصالات، إلى جانب توفير وظائف للآلاف من الشباب.

في السياحة: عززت فترة البطولة الحركة السياحية في الرياض، ورفعت نسبة الإشغال الفندقي، وزاد عدد زوار المدينة بما يتجاوز (29%) مقارنة بالعام الماضي، ولم يقتصر الزوار على متابعة المنافسات، بل انخرطوا في تجربة شاملة استكشافية لوجهات الرياض ومختلف مناطق المملكة، مما عزز صورة المملكة كوجهة

سياحية متكاملة قادرة على الدمج بين الرياضة والترفيه والثقافة.

في الجانب الثقافي: أسهمت البطولة في المزج بين الهوية السعودية العريقة والحداثة الرقمية التي جسدتها البطولة، ووجد الزوار أنفسهم أمام تجربة متكاملة تستعرض التنوع الثقافي للمملكة من خلال فعاليات مصاحبة تجاوزت (32) فعالية ترفيهية وثقافية، مزجت بين الفنون الشعبية والعروض الحديثة.

في الجانب الاجتماعي: عكست البطولة دور المملكة الريادي في تعزيز الحوار الحضاري والتقارب الإنساني عبر الرياضة، حيث اجتمع على أرض الرياض، لاعبون ومشجعون من عشرات الثقافات واللغات والبيئات، ليشكّلوا لوحة حضارية واحدة تجسد الرؤية السعودية القائمة على بناء جسور التفاهم لا حواجز الانقسام.

ثانياً: الحضور الجماهيري غير المسبوق

سجلت البطولة نمواً لافتاً في مبيعات التذاكر بنسبة 53%، وارتفاعًا في متوسط الطلب على المحتوى بنسبة 40%، مع زيادة المبيعات الدولية بنسبة 64%، إلى جانب بث المنافسات عبر 35 لغة إلى أكثر من 100 دولة، ضمن إنتاج إعلامي عالمي عكس حجم التنظيم ومستوى الحضور.

حظيت البطولة بتغطية إعلامية واسعة النطاق واهتمام مستمر بأخبار ومستجدات المنافسات، التي شارك فيها أكثر من (2,000) لاعب محترف، يمثلون (200) من أفضل الأندية، من أكثر من (100) دولة، تنافسوا في (25) بطولة ضمن (24) لعبة إلكترونية مختلفة، تمثل أشهر الألعاب الإلكترونية على مستوى العالم.

احتضنت منطقة "بوليفارد رياض سيتي" على مدار أيام البطولة، أكثر من 3 ملايين زائر فيما تابع المنافسات عبر المنصات الرقمية أكثر من 750 مليون مشاهد حول العالم بمعدل مشاهدة إجمالي تجاوز 350 مليون ساعة.

شهدت الفعاليات المصاحبة تنظيم أكثر من 1500 فعالية مجتمعية وثقافية وترفيهية، أثرت التجربة وأضفت على الحدث طابعًا إنسانيًا وتفاعليًا.

واصلت الرياض ترسيخ موقعها كعاصمة عالمية للرياضات الإلكترونية، بإضافة إنجاز جديد إلى سجل المملكة الحافل بالنجاحات العالمية، مما يعزز مستهدفات تطوير قطاعي الرياضة والترفيه، ويدفع بعجلة التحول الرقمي إلى آفاق أوسع.

الأثر والعائد الاقتصادي للألعاب والرياضات الإلكترونية

أولاً: أهداف الإستراتيجية الوطنية للألعاب الإلكترونية

أطلق سمو ولي العهد -حفظه الله- العام 2022م. الإستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية، بهدف:

- تحويل المملكة إلى مركز عالمي لقطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية بحلول العام 2030.
- تنويع الاقتصاد، وتنمية الإيرادات غير النفطية.
- بناء قطاع تنافسي عالمي مستدام.
- تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.
- دعم أكثر من 250 شركة تطوير ألعاب.
- توفير 39 ألف وظيفة.
- المساهمة بما يصل إلى 50 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2030.
- دعم تأسيس الشركات الناشئة واستقطاب الاستثمارات العالمية في مجال الألعاب والرياضات الإلكترونية.
- توفير البيئة التأسيسية لتطوير الكفاءات.
- تقديم ترفيه عالي المستوى للمواطنين والمقيمين والزائرين.
- وصول المملكة إلى الريادة العالمية في مجال الألعاب والرياضات الإلكترونية.
- تعزيز مكانة السعودية على الساحة الدولية من خلال إنتاج ألعاب منافسة عالمياً في استوديوهات البلاد.
- الوصول إلى أفضل ثلاث دول في عدد اللاعبين المحترفين للرياضات الإلكترونية.

ثانياً: نمو السوق السعودي للألعاب الإلكترونية

منذ إطلاق الإستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية، شهدت السوق السعودية للألعاب الإلكترونية نمواً سريعاً، وأصبحت المملكة موطناً لـ 23.5 مليون من عشاق ألعاب الفيديو، يمثلون نسبة 67% من إجمالي عدد السكان.

شكّل موقع المملكة الجغرافي، وما تتمتع به من جيل مهتم ومحبٍّ للألعاب الإلكترونية، مقومات لأن تصبح المملكة مقراً لابتكارات مستقبل الألعاب، ومكاناً جاذباً لمطوري الألعاب في العالم، ومنصةً عالميةً جامعة للرياضات الإلكترونية.

تحولت صناعة الألعاب الإلكترونية إلى إحدى أهم الصناعات المؤثرة عالمياً، إذ حقق القطاع عالمياً، إيرادات بلغت نحو 188 مليار دولار بنهاية العام 2023م، وحوالي 222.6 مليار دولار في العام 2024م، كما توقعت شركة "برايس ووتر هاوس" بأنّ القطاع سيشهد تحقيق إيرادات تصل إلى 300 مليار دولار بحلول العام 2028م.

تطوّر القطاع إلى ما هو أبعد من مجال الترفيه، إذ أصبحت الألعاب الإلكترونية الآن موطناً للاقتصادات الافتراضية، كما تستخدم كأدوات تعليمية وتؤثر على عالم الأعمال من خلال تقديم طرق جديدة للوصول إلى عملائها، ومع توسّع قطاع الألعاب، تتسابق الدول على المشاركة في هذا القطاع.

ثالثاً: الاستثمار في الألعاب الإلكترونية

أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد، رئيس مجلس إدارة مجموعة سافي للألعاب الإلكترونية، أن: "سافي تمثل عنصراً رئيسياً من إستراتيجيتنا الطموحة لتحويل المملكة العربية السعودية إلى مركز عالمي لقطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية بحلول العام 2030".

يتم تنفيذ الإستراتيجية من خلال 86 مبادرة تديرها نحو 20 جهة حكومية وخاصة، وتشمل إطلاق حاضنات أعمال، واستضافة فعاليات كبرى للألعاب والرياضات الإلكترونية، وتأسيس أكاديميات تعليمية، وتطوير اللوائح التنظيمية المحفزة التي تضمن مواكبة وتيرة النمو المتسارعة في القطاع.

قامت مجموعة سافي بتوقيع اتفاقية استحواذ لشركة "إي إس إل" الرائدة في الفعاليات الترفيهية والمنافسات الرياضية الإلكترونية، وشركة "فيس آي تي" المنصة الرقمية الرائدة في الرياضات الإلكترونية، ودمجهما تحت شركة "إي إف جي جروب" لتحقيق مستهدفات مجموعة سافي في هذا القطاع.

تمثلت الأهداف الرئيسية لإستراتيجية مجموعة سافي في: تعزيز النمو من خلال الاستثمار في قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية، ووضع خطة طويلة المدى للاستثمار وتوظيف رأس المال بفعالية ضمن القطاع، وتوفير فرص المشاركة وترسيخ الشراكات في القطاع.

تعمل سافي على تمكين ودعم الإستراتيجية الوطنية بالاستثمار في البرامج والبنى الأساسية على الصعيدين المحلي والدولي، واستقطاب الشركات العالمية إلى المملكة من خلال الاستثمارات والشراكات، والعمل على إنشاء 250 شركة للألعاب الإلكترونية في المملكة.

رابعاً: البرامج الاستثمارية في الألعاب الإلكترونية بالمملكة

تتوزع الاستثمارات في الألعاب الإلكترونية بالمملكة على 4 برامج، تتوزع كالتالي: البرنامج الأول: تخصيص 50 مليار ريال للاستحواذ على واحدة من أفضل شركات نشر الألعاب وتطويرها لتصبح شريكاً إستراتيجياً.

البرنامج الثاني: استثمار 70 مليار ريال لشراء مجموعة من حصص الأقلية في شركات رئيسية تدعم خطط المجموعة في تطوير الألعاب.

البرنامج الثالث: يتلخص في قيام المجموعة بضخ مليارَي ريال في استثمارات متنوعة بشركات مبتكرة ناشئة بهدف تطوير الألعاب والرياضات الإلكترونية.

البرنامج الرابع: يتضمن استثمار 20 مليار ريال للمشاركة في الشركات العريقة في القطاع، والتي تتماشى خططها مع إستراتيجية المجموعة.

شركات التقنية المالية "الفنتك"

واشتراطـات دخـول السـوق السعـودي

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز بيئة الابتكار في قطاع التقنية المالية، من خلال إعداد دليل شامل لتوضيح آليات دخول شركات الفنتك إلى السوق السعودي، سواء كانت محلية أو أجنبية، يبدأ مسار الدخول بتحديد ما إذا كانت الأنشطة التي تقدمها الشركة خاضعة لتنظيم من البنك المركزي السعودي أو هيئة السوق المالية، إذ يُعد هذا التحديد عاملًا حاسمًا في نوع الترخيص أو المسار المطلوب؛ فإذا كانت الأنشطة غير خاضعة للتنظيم، مثل الأدوات التحليلية أو الخدمات الداعمة غير المالية، فإنه بإمكان الشركة الحصول مباشرة على سجل تجاري من وزارة التجارة دون الحاجة لأي ترخيص إضافي، أما في حال كانت الأنشطة خاضعة للتنظيم، فهناك عدة طرق للدخول إلى السوق، مثل تعديل نموذج العمل لتجنّب الأنشطة المنظمة، أو إقامة شراكة مع كيان مرخص داخل المملكة، أو التقديم إلى بيئات الاختبارات التنظيمية مثل الحاضنة التنظيمية التابعةللبنك المركزي السعودي التابع لهيئة السوق المالية، والتي تتيح اختبار المنتجات ضمن إطار تنظيمي مؤقت ومرن.

وبالنسبة للشركات الأجنبية، فإن أمامها عدة خيارات مرنة تشمل إنشاء فرع محلي، أو تأسيس شركة جديدة، أو ترخيص التقنية لشركة سعودية قائمة، أو التعاقد مع وكيل محلي لتقديم خدماتها داخل المملكة، وتختلف هذه الخيارات من حيث المتطلبات الإدارية والزمن اللازم للدخول وحجم الالتزامات التنظيمية، مما يمنح الشركات مساحة لاختيار النموذج الأنسب لطبيعة أعمالها، كما يتعين على هذه الشركات الالتزام بالإرشادات الوطنية في مجالات الأمن السيبراني وحماية البيانات، بما يتماشى مع تنظيمات الجهات المختصة مثل الهيئة الوطنية للأمن السيبراني البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية.

وتمثل هذه التوجيهات خطوة مهمة لتمكين الشركات من الاستفادة من الفرص الواعدة في السوق السعودي، والمساهمة في تطوير منظومة مالية رقمية مبتكرة ومستدامة.

مشاركة معالي وزير المالية في.. الاجتماع السنوي العاشر لمجلس محافظي البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)

شارك معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان في أعمال الاجتماع السنوي العاشر لمجلس محافظي البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، والذي انعقد خلال الفترة من 28 ذو الحجة إلى 1 محرم 1446هـ/1447هـ، الموافق 24 إلى 26 يونيو 2025م، في العاصمة الصينية بكين.

ويُعد هذا الاجتماع منصة بارزة تجمع صناع القرار من الدول الأعضاء، وممثلي القطاعين العام والخاص، إلى جانب عدد من الخبراء العالميين، لمناقشة قضايا تمويل البنية التحتية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

وشارك معاليه في جلسة الطاولة المستديرة لأعمال المحافظين، إذ ألقى كلمة استعرض فيها أبرز التحديات والفرص المرتبطة بتمويل مشاريع البنية التحتية، لا سيما تلك العابرة للحدود، **وأكد على ما يلي:**

أشار معاليه إلى أن نسبة مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الربط الإقليمي لا تتجاوز 22%، وهو ما يعكس محدودية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، رغم الأهمية الإستراتيجية لمثل هذه المشاريع في دعم النمو الاقتصادي العالمي.

شدد على ضرورة تكثيف جهود البنك، بالتعاون مع مؤسسات التنمية الدولية الأخرى، من أجل تهيئة بيئة جاذبة لرؤوس الأموال الخاصة، بما يسهم في تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع.

استعرض معالي وزير المالية عدداً من الحلول التي يمكن للبنك تبنيها لتوسيع نطاق التأثير وتعزيز الكفاءة التمويلية، ومنها:

توزيع المخاطر بشكل ديناميكي بين الأطراف المشاركة.

تطبيق آليات التمويل المدمج (Blended Finance).

الاستفادة من تقنيات سلسلة الكتل (Blockchain) لإنشاء قنوات دفع رقمية أكثر أمانًا وكفاءة.

أكد معاليه أهمية استمرار البنك في تعزيز دعمه للدول ذات الدخل المنخفض، مشيرًا إلى أن الصناديق الخاصة التي يقدمها البنك تُعد من الأدوات الفعالة لسد فجوات التمويل، وتمكين جميع الدول الأعضاء من المشاركة في مسيرة التنمية دون استثناء.

وأشاد معاليه بإدراك البنك لأهمية قطاع الطاقة، داعيًا إلى: مضاعفة الاستثمارات في التقنيات المستقبلية، خاصة تقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS).

تعزيز أمن الطاقة كأحد الأولويات الإستراتيجية لتحقيق تنمية مستدامة.

شهد الاجتماع السنوي لهذا العام إطلاق عدد من الفعاليات والأنشطة احتفاءً بمرور عشر سنوات على تأسيس البنك، وتم خلالها تسليط الضوء على **أبرز إنجازاته في:**

دعم مشاريع التنمية الاقتصادية المستدامة.

تعزيز الترابط والتكامل في البنية التحتية بين الدول الأعضاء داخل آسيا وخارجها.

جاءت مشاركة معالي وزير المالية في هذا الحدث الدولي لتؤكد على دور المملكة العربية السعودية في دعم الجهود التنموية الإقليمية والدولية، وسعيها المستمر لتعزيز الشراكات الفعالة مع المؤسسات المالية متعددة الأطراف، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، ويواكب تطلعات رؤية السعودية 2030.

الثقـــافة المـــالية
"ضرورة حياتية" وليست رفاهية

إسلام زوين
الرئيس التنفيذي لـ أرقام

لنفترض أنك تمتلك حساب توفير، وأنّ نسبة الفائدة على هذا الحساب بلغت 1% في سنة ما، وأنّ نسبة التضخم في تلك السنة ذاتها بلغت 2%. بعد مرور عام: كيف ستصبح قدرتك الشرائية؟ هل تزيد أم تنقص؟ أم أن تلك القدرة الشرائية ستظل كما هي؟ أو أنك ببساطة لا تعرف؟

أنا على يقين أن كثيرين منا، وأن كثيرين آخرين حول العالم – أياً كان البلد الذي يعيشون فيه- سيعرفون الجواب على هذا السؤال؛ فقد اكتسبنا جميعا ثقافة مالية بشأن التضخم بعد أن اصطدمنا به وجهاً لوجه أفراداً وعائلات في السنوات الأخيرة، والتي شهدت ارتفاع أسعار طائفة كبيرة من السلع والمنتجات، ما ترتب عليه بطبيعة الحال ارتفاعاً في تكاليف المعيشة.

حسنٌ، ولكن ماذا عن السؤال التالي؟ والذي يقيسُ وجهاً آخر من وجوه الثقافة المالية: هل تعتقد العبارة التالية صواباً أم خطأ؟ أو أنك ببساطة لا تعرف؟

"شراء أسهُم في شركة واحدة عادة ما يؤمّن ربحاً مستقراً أكثر من شراء أسهُم في صندوق استثمار مشترك."

في واقع الأمر، تعتمد الإجابة عن هذا السؤال على الوقوف أولاً على ماهية الأسهم الفردية، وعلى معرفة أن صندوق الاستثمار المشترك يتألف بدوره من عدّة أسهُم.

ثمّ، هل تعلم أن بعضاً من الشركات المغمورة المدْرجة في البورصة تُدرّ ربحاً أكثر من الشركات ذائعة الصيت؟

أعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب ثقافة مالية رفيعة يمتلكها أولئك المولعون بأخبار عالم الاستثمار وما ينطوي عليه من مجازفات مثيرة.

إن أسئلة الثقافة المالية تساعد في الوقوف على معرفة مَن منّا مؤهّل بشكل جيّد لاتخاذ قرارات مستنيرة على أصعدة التخطيط المالي وجمْع الثروات، والتعامل مع الديون والاستثمارات، فضلاً عن كيفية التعامل مع رواتب التقاعد.

وتُعيننا الثقافة المالية في حياتنا على تحقيق أرباح تفوق التوقعات المعتادة في العديد من القطاعات، لا سيما في قطاع الاستثمارات. وباختصار: الثقافة المالية ليست رفاهية؛ بل هي ضرورية لحياتنا.

حتى في لحظات الحزن، عند وفاة عزيز، يحتاج البعض أن يكون على قدر من الثقافة المالية بشؤون الوصية والميراث.

والمسألة ليست بالغة التعقيد، بل إنها من السهولة بمكان. ولا يحتاج المرء إلى ذكاء خارق لكي يعرف أنّ عليه أنْ يدّخر شيئاً من دخله في أوقات الرخاء بما يُعينه في أوقات الشدّة.

ولأنّ التعليم في الصِغر كالنقش على الحجر، فإن أفضل مرحلة عمرية لاكتساب الثقافة المالية هي مرحلة الطفولة. وإني لأعرف كثيراً من الآباء يُعلّمون أبناءهم مبادئ الثقافة المالية وهم في عُمر 9 سنوات.

ومن أفضل الطرق التعليمية في هذا الصدد: "إعطاء المثال في مواقف حقيقية"؛ كتلك التي يواجه فيها الآباء عثرات مالية، أو تلك التي يتعين عليهم فيها أن يتخذوا قرارات مدروسة – وينبغي على الآباء في مثل هذه المواقف أن يُطلعوا أبناءهم على الكيفية التي يتعاملون بها.

أيضا، أسعار الفائدة على بطاقات الائتمان، تعتبر مثالاً جيداً في هذا الصدد.

إنّ كلفة الجهل بالثقافة المالية فادحة، ويمكن أن تطبع آثارها على طريق حياة الإنسان عبر العديد من القرارات الخاطئة، بدءاً من تلك التي تتعلق بالقروض الطلابية ووصولاً إلى قرارات قروض الرهن العقاري، ناهيك عن الوقوع فريسة في أيدي المحتالين ومعدومي الضمائر.

وختاماً، لنفترض أن لديك مقياساً من عشر درجات، حيث رقم 1 يشير إلى الدرجة الأقل، فيما يشير الرقم 10 إلى الدرجة الأعلى، فكم درجة تعطيها لنفسك في تقييمك الذاتي على صعيد الثقافة المالية؟

تقرير مشاورات المـــادة الرابعة 2025

خبراء الصندوق يؤكدون متانة اقتصاد المملكة وقدرته على مواجهات التحديات الخارجية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 28 يوليو 2025م مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية، وفي 4 أغسطس 2025م، أصدر المجلس بيانه الصحفي رقم 275/25، معلناً إشاداته بأداء الاقتصاد السعودي.

وفي المملكة، رحّب مجلس الوزراء في جلسته التي رأسها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ابن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله، بتقرير "مشاورات المادة الرابعة"، وما تضمنه من التأكيد على متانة الاقتصاد المحلي، وقدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، إضافة إلى استمرار توسع الأنشطة غير النفطية، واحتواء التضخم.

كما رحبت وزارة المالية بتقرير خبراء الصندوق عن مشاورات المادة الرابعة، وقال وزير المالية معالي الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان "أرحّب بتقرير صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة 2025 مع المملكة العربية السعودية، وما تضمنه من إشادات بمتانة اقتصادنا المتنوع وقدرته على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية العالمية، والذي نسير من خلاله بخطى ثابتة نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030."

مؤشرات إيجابية

أكد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في بيانه، أنه في ظل التقدم في تنويع نشاطها الاقتصادي، أثبتت المملكة قدرتها على الصمود بقوة في مواجهة الصدمات الخارجية، إذ في العام 2024م حقق إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي نموّا قدره 4,5%، مدفوعًا بقطاعات تجارة التجزئة والضيافة والبناء.

واتفق المديرون التنفيذيون مع الخط العام لتقييم خبراء الصندوق، وأشادوا بالأداء الاقتصادي القوي للمملكة رغم ارتفاع حالة عدم اليقين العالمي والصدمات الخارجية، والذي تحقق بدعم من الإصلاحات الجارية في ظل "رؤية السعودية 2030" الهادفة إلى تنويع نشاط الاقتصاد السعودي.

وأكدوا أن التضخم ظل قيد الاحتواء، مع استمرار تباطؤ الارتفاع في إيجارات المساكن، وتراجع معدل بطالة المواطنين إلى مستوى قياسي غير مسبوق، متجاوزًا الهدف الأصلي في "رؤية السعودية 2030"، والذي خُفِّض بعد ذلك إلى 5%.

وأنه لا تزال قوة الزخم في سوق العمل مستمرة، وانخفضت معدلات بطالة الشباب والنساء بمقدار النصف على مدار فترة بلغت أربع سنوات، وسجل التوظيف في القطاع الخاص ارتفاعًا بلغ 12% في المتوسط في العام 2024م.

كما رحب المجلس التنفيذي للصندوق بذلك، مؤكداً أن الآفاق بالمملكة لا تزال مواتية، تدعمها السياسات الاقتصادية الكلية المناسبة، والهوامش الاحتياطية الكبيرة، وزخم الإصلاح المثير للإعجاب.

وأشاد المجلس بالإصلاحات الهيكلية المثيرة للإعجاب منذ العام 2016م، مؤكدًا أهمية المحافظة على زخم الإصلاح، مُرحبًا بصفة خاصة بأوجه التحسن في البيئة التنظيمية وبيئة الأعمال، ورأس المال البشري، ومشاركة المرأة في سوق العمل، والحوكمة.

وأثنى المديرون على دور المملكة في تحقيق الاستقرار في المنطقة، ودورها القيادي في المنتديات متعددة الأطراف، بما فيها مجموعة العشرين، ودورها في رئاسة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وأشاروا إلى تطلعهم لاستمرار مساهماتها في معالجة التحديات العالمية.

تسارع وتيرة نمو الناتج المحلي

أشار البيان إلى أنه وفي ظل تصاعد حالة عدم اليقين العالمية، وتراجع أسعار السلع الأولية، سيظل الطلب المحلي القوي،

بما في ذلك المشروعات بقيادة الحكومة، عاملاً رئيسًا في دفع النمو غير النفطي إلى مستوى أعلى من 3,5% على المدى المتوسط، ويُعزى ذلك إلى الاستمرار في تنفيذ مشروعات "رؤية السعودية 2030" وإلى استضافة فعاليات دولية كبرى.

وبوجه عام، يُتوقع تسارع وتيرة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 3,9% بحلول العام 2026م، يدعمه الإلغاء التدريجي المستمر لتخفيض الإنتاج بموجب اتفاقية أوبك+، ومن المتوقع أن يظل التضخم قيد الاحتواء، وأن تظل هوامش الأمان الاحتياطية ملائمة.

وتوقع على المدى المتوسط، أن يؤدي الطلب المحلي – بما في ذلك زخم الفترة التي تسبق استضافة المملكة العربية السعودية لفعاليات دولية كبيرة – إلى بلوغ النمو غير النفطي قرابة 4% في العام 2027م قبل استقراره عند 3,5% بحلول العام 2030م.

ورغم مخاطر التطورات السلبية العالمية التي تحيط بالآفاق على المدى القريب، والتوترات التجارية العالمية، يمكن لارتفاع إنتاج النفط أو تنفيذ استثمارات إضافية مرتبطة بمبادرات رؤية السعودية 2030 أن يدعما هذا النمو.

ثناء على مؤسسات القطاع المالي

وأثنى المديرون على الحكومة لما حققته من تقدم في تقوية مؤسسات المالية العامة، ورحبوا بالتقدم الكبير على صعيد شفافية المالية العامة مع تعزيز التحليل المالي والإفصاح عن البيانات، وبالجهود الجارية لتحليل المخاطر، بما فيها الالتزامات الاحتمالية، وشجعوا على تحقيق مزيد من التقدم في هذه المجالات.

وذكر المديرون أن الجهاز المصرفي لا يزال متمتعًا بمستويات جيدة من رأس المال والربحية، كما أن أوضاع السيولة كافية، ورحبوا بمواصلة التقدم في تنفيذ الإصلاحات التنظيمية والرقابية في القطاع المصرفي، وحثوا على سرعة اعتماد نظام المصارف والانتهاء من وضع إطار إدارة الأزمات.

وأثنى المديرون على التقدم الجيد في تنفيذ توصيات تقرير تقييم القطاع المالي، وتوخي البنك المركزي السعودي اليقظة في رصد المخاطر المحتملة، مرحبين بمراجعته الاستباقية لأدوات السلامة الاحترازية الكلية من أجل ضمان استمرار الاستقرار المالي، كما أشادوا بمواصلة التقدم في تعميق السوق المالية المحلية، وهو أمر مهم للمساعدة على تنويع مصادر التمويل.

وأكدوا أن صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي (ساما) استقر بقيمة قدرها 415 مليار دولار، أي ما يغطي187% من مقياس صندوق النقد الدولي لكفاية الاحتياطيات، ولا يزال القطاع المصرفي قويًا، يتسم بارتفاع رأس المال والربحية، مع بلوغ القروض المتعثرة أدنى مستوياتها منذ العام 2016م.

المجال	المؤشر	2024	توقعات 2025	توقعات 2026
الناتج	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	2,0	3,6	3,9
	نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	4,5	3,4	3,5
الأسعار	التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط، %)	1,7	2,1	2,0
موارد الحكومة المركزية	الإيرادات (% من إجمالي الناتج المحلي)	27,1	24,1	24,0
	النفقات (% من إجمالي الناتج المحلي)	29,6	28,1	27,9
	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-2,5	-4,0	-3,9
	الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)	26,2	29,8	32,6
	الرصيد الأولي النفطي من غير التصدير (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	-24,7	-21,1	-20,3
النقود والائتمان	النقود بمعناها الواسع (التغير %)	8,8	9,3	8,2
	الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (التغير %)	13,4	12,4	8,9
ميزان المدفوعات	الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	-0,5	-2,6	-3,0
	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	1,6	1,6	1,6
	الاحتياطيات (بما يعادل أشهر الواردات) [1]	14,9	14,1	13,3
	الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)	30,1	34,8	38,1
سعر الصرف	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %) [2]	2,4	3,0	...
معدل البطالة	الكلي (% من مجموع القوى العاملة)	3.5	...	...
	المواطنون (% من مجموع القوى العاملة)	7.4	...	...

المصدر: صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 275/25.. ختام مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 مع المملكة العربية السعودية

1 السلع والخدمات المستوردة.

2 بالنسبة لعام 2025، هي أحدث البيانات المتاحة.

حـدث صنـاعي دولي رائـد

أسبـوع الريـاض الدولـي للصنـاعة
بـين الأثـر وتحقيـق العوائـد

احتضنت مدينة الرياض خلال الفترة من 12 إلى 15 مايو 2025م، فعاليات "أسبوع الرياض الدولي للصناعة 2025"، الذي أقيم برعاية وزارة الصناعة والثروة المعدنية، في مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض، لتتحول العاصمة خلال أيامه، إلى نقطة التقاء عالمية لروّاد القطاع الصناعي.

ودشن فعاليات الأسبوع وكيل وزارة الصناعة والثروة المعدنية للتطوير الصناعي المهندس عبدالعزيز بن ماجد الأحمدي، بمشاركة أكثر من (524) شركة محلية، ودولية من (20) دولة، بحضور عدد من مسؤولي الجهات الحكومية والخبراء والمستثمرين المحليين والدوليين في القطاع الصناعي.

شهد الحدث إقامة معارض صناعية متخصصة، هي: (المعرض السعودي للبلاستيك والصناعات البتروكيماوية) و(المعـرض السـعودي للطباعـة والتغليـف)، في دورتهما العشرين، حيث قدّما منصات متكاملة لعرض أحدث الابتكارات والحلول المستدامة في مجالات التصنيع والتغليف والطباعة. كما شهد (المعرض السعودي للتصنيع الذكي)، و(المعرض السعودي للوجيستيات الذكية)، في دورتهما الثالثة، واللذين ركزا على الصناعات الهندسية المتقدمة والتجهيزات الثقيلة.

وصاحب الفعاليات منتدى صناعي احتوى على سلسلة من الجلسات الحوارية، شارك فيها أكثر من (50) متحدثًا محليًا ودوليًا، من كبار التنفيذيين والخبراء في مجالات التصنيع وسلاسل الإمداد والتحول الرقمي، واستقطبت الفعاليات أكثر من (25) ألف زائر.

تعزيـز النمـو فـي القطـاع الصناعي

وخلال الافتتاح أكد الأحمدي، أهمية الحدث ودوره كممكن رئيسي لتعزيز النمو في القطاع الصناعي، وإيجاد شراكات نوعية ما بين القطاعات المختلفة، التي يحتضنها المعرض. وأشار إلى أن منظومة الصناعة والثروة المعدنية والمنظومة الحكومية تعمل بشكل متكامل على بناء شراكات حقيقية مع القطاع الخاص.

وأكد أن الإستراتيجية الوطنية للصناعة حددت (15) ممكنًا صناعيًا في المملكة، تم تأطيرها ضمن (4) محاور رئيسية، تدور حول تكامل ومرونة سلاسل الإمداد، وتعزيز البيئة التشريعية الصناعية، وزيادة الصادرات والتبادل التجاري للسلع والنفاذ للأسواق، والبحث والتطوير والابتكار، وتتضمن هذه الممكنات أكثر من (136) مبادرة تعمل عليها الجهات الحكومية.

من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة شركة معارض الرياض المحدودة صاحب السمو الملكي الأمير سعود ابن تركي بن فيصل أن "أسبوع الرياض الدولي للصناعة 2025" يمثل استمرارًا

لجهود وزارة الصناعة والثروة المعدنية لتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية، وتعزيز مكانة المملكة كمركز صناعي إقليمي.

وأشار إلى أن أسبوع الصناعة هذا العام يواكب التوجهات المستقبلية للقطاع الصناعي من خلال تقديم حلول ابتكارية تخدم مستقبل الصناعة الوطنية، مشيدًا بالدعم الكبير لهذه التظاهرة الصناعية من الرعاة والمشاركين وصناع القرار.

وأعلن سموه خلال الافتتاح عن توقيع اتفاقية إستراتيجية لاستضافة وتنظيم ثلاثة من أبرز المعارض الصناعية العالمية، التي شملت معرض "K" الأول عالميًا للصناعات البلاستيكية والمطاط، ومعرض "IN-TERPACK" الأهم عالميًا في مجال التعبئة والتغليف، بالإضافة إلى معرض "Drupa" الأضخم عالميًا لتقنيات الطباعة، وذلك في خطوة إستراتيجية بارزة نحو ترسيخ مكانة المملكة، كمركز إقليمي للابتكار الصناعي ووجهة جاذبة لتنظيم واستضافة المعارض الدولية المتخصصة.

حدث صناعي دولي رائد

يعد أسبوع الرياض الدولي للصناعة حدث صناعي دولي رائد، ومنصة إستراتيجية تجمع تحت سقف واحد كبرى الشركات الصناعية المحلية والعالمية، وصناع القرار، ورواد الأعمال، والمستثمرين؛ لبحث أفضل السبل لتطوير الصناعات الذكية.

ويهدف الأسبوع إلى دعم نمو القطاع الصناعي في المملكة، من خلال استعراض أحدث الابتكارات والتقنيات الصناعية، وتعزيز التكامل بين سلاسل التوريد، وتوطين المعرفة والخبرات، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

كما يشكل الأسبوع فرصة فريدة لتبادل الأفكار وبناء الشراكات، وفتح آفاق جديدة للاستثمار الصناعي، وفرصة محورية لتسليط الضوء على تطور الصناعة السعودية، وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية، ومكانة المملكة كمركز صناعي تنافسي في المنطقة والعالم.

العائد والأثر المتوقع

أسهم الأسبوع في ترسيخ حضور الرياض كمركز صناعي واعد في المنطقة، مؤكدًا قدرتها على استقطاب الاستثمارات، وتمكين الشراكات النوعية، وصناعة منتجات تنافس على مستوى العالم، كما حقق العديد من الأهداف، **أبرزها**:

- تعزيز وترسيخ مكانة المملكة كمركز صناعي إقليمي وعالمي.
- المساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.
- دعم الإستراتيجية الوطنية للصناعة.
- تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.
- التعريف بالفرص الصناعية التي أتاحتها رؤية السعودية 2030.
- جذب الاستثمارات الصناعية، وتوسيع فرص الشراكة في القطاع الصناعي السعودي محليًا ودوليًا.
- عرض أحدث التقنيات الصناعية والابتكارات العالمية، وربط الصناعات بالتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والأتمتة.
- دعم توطين الصناعات داخل المملكة، ورفع مستوى المحتوى المحلي.
- زيادة الصادرات الصناعية، وتحسين القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.
- تمكين رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي.
- تحسين مستوى المعيشة، وزيادة مستوى الدخل، من خلال خلق فرص عمل جديدة في القطاع الصناعي، والقطاعات المتكاملة.
- تعزيز التكامل بين سلاسل الإمداد المحلية والدولية، وتحسين كفاءة العمليات الصناعية.
- نقل المعرفة وتبادل الخبرات من خلال المؤتمرات والورش المصاحبة، وبناء شبكة تواصل مستدامة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمستثمرين.
- تطوير البنية التحتية الصناعية، وتحسين الخدمات اللوجستية، من خلال توسيع نطاق الأعمال، والتوسع الصناعي.

التوازن بين العرض والطلب في السوق العقاري

ضمن مبادرة سمو ولي العهد لحل أزمة العقار في الرياض

يشهد السوق العقاري في مدينة الرياض خاصة والمملكة عامة، وضمن مبادرة سمو ولي العهد التي أطلقها في مارس 2025م، حراكاً ملحوظاً نحو تحقيق التوازن في السوق العقاري، وذلك من خلال عدة مبادرات وإجراءات حكومية تهدف إلى تنظيم القطاع وتعزيز الشفافية وتسهيل تملك العقارات للمواطنين. تهدف هذه الجهود إلى تحقيق استقرار الأسعار وتوفير خيارات سكنية متنوعة ومناسبة لجميع فئات المجتمع، بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030.

مبادرة سمو ولي العهد

ضمن مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله- لحل أزمة العقار في الرياض، وبناء على ما تمت دراسته في الهيئة الملكية لمدينة الرياض، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، فيما يتعلق بالقطاع العقاري، وما تشهده مدينة الرياض من ارتفاع في أسعار الأراضي والإيجارات في السنوات الماضية، وحرصاً على تحقيق التوازن في القطاع العقاري، وبعد صدور الموافقة الكريمة، وجّه سمو ولي العهد - حفظه الله - باتخاذ عدد من الإجراءات في هذا الشأن.

أولاً: رفع الإيقاف عن التصرف بالبيع والشراء والتقسيم والتجزئة، وإصدار رخص البناء واعتماد المخططات للأرض الواقعة شمال مدينة الرياض التي يحدها من الغرب

طريق الملك خالد وامتداد طريق الأمير محمد بن سعد بن عبدالعزيز (طريق الخير سابقًا) ومن الجنوب طريق الأمير سعود بن عبدالله ابن جلوي، ومن الشمال شارع أسماء بنت مالك، ومن الشرق حي العارض البالغ مساحتها 17 كيلو مترًا مربعًا، والأرض الواقعة شمال طريق الملك سلمان ويحدها من الشرق طريق أبي بكر الصديق وحي العارض ومن الشمال طريق الأمير خالد بن بندر ومن الغرب حي القيروان والبالغ مساحتها 16,2 كيلو مترًا مربعًا، وذلك إضافةً للمنطقتين اللتين سبق رفع الإيقاف عنهما مؤخراً والبالغ مساحتهما 48.28 كيلو مترًا مربعًا، بحيث يبلغ إجمالي ما تم رفع الإيقاف عنه في مدينة الرياض مساحة 81.48 كيلو مترًا مربعًا وفقاً للخريطة المرافقة.

ثانياً: قيام الهيئة الملكية لمدينة الرياض بالعمل على توفير أراضٍ سكنية مخططة ومطورة للمواطنين بعدد ما بين 10 إلى 40 ألف قطعة سنوياً خلال الخمس سنوات المقبلة، حسب العرض والطلب، وبأسعار لا تتجاوز 1500 ريال للمتر المربع، وذلك للمواطنين المتزوجين أو من تتجاوز أعمارهم 25 سنة، وذلك بشرط عدم وجود سابق ملكية عقارية أخرى للمتقدم واستيفاء بقية الضوابط الأخرى ومنها عدم بيعها أو تأجيرها أو رهنها أو التصرف بها بأي شكل من أشكال التصرف خلال 10 سنوات، عدا الرهن لأغراض تمويل بناء تلك الأرض، وإذا لم يتم بناؤها خلال هذه المدة فتسترد الأرض ويعاد له قيمتها.

ثالثاً: اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لإصدار التعديلات المقترحة على نظام رسوم الأراضي البيضاء بصورة عاجلة خلال مدة لا تتجاوز (60) يوماً، بما يكفل تعزيز المعروض العقاري.

رابعاً: اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة خلال مدة لا تتجاوز (90) يوماً لضبط العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين بما يكفل تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف.

خامساً: تكليف الهيئة العامة للعقار والهيئة الملكية لمدينة الرياض برصد ومراقبة أسعار العقار في مدينة الرياض والرفع بتقارير دورية.

وحول المبادرة، رفع معالي وزير البلديات والإسكان الأستاذ ماجد ابن عبدالله الحقيل الشكر والعرفان لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - على الموافقة الكريمة التي تهدف إلى تنظيم البيئة العقارية وتعزيز توازن السوق.

وأوضح معاليه أن الموافقة وضعت المواطن محور اهتمامها وأولوياتها، لا سيما في مدينة الرياض، من خلال معالجة التحديات المرتبطة بارتفاع أسعار الأراضي والإيجارات، والعمل على تعزيز المعروض العقاري بآليات مدروسة تضمن الاستدامة والتنوع.

وعن برنامج الأراضي البيضاء، أشار معالي الوزير، إلى أنه يعد رافداً مهماً في جهود تنظيم السوق العقاري والحد من الممارسات الاحتكارية، وأن استكمال الإجراءات التنظيمية للبرنامج سيُسهم في تعزيز فعاليته، وتحقيق الأثر الإيجابي على المديين المتوسط والطويل، بما يخدم جميع أطراف القطاع من مطورين وملاك ومستفيدين.

وفيما يخص تنظيم سوق العقارات، أكد معاليه أن إقرار ضوابط تنظيمية للسوق يمثل نقلة نوعية نحو تعزيز الشفافية وحماية الحقوق، وتوفير بيئة عادلة تضمن استقرار العلاقة التعاقدية بين المؤجرين والمستأجرين، بما يعزز من جاذبية هذا القطاع الحيوي.

أما عن مهام مراقبة أسعار العقار في الرياض، أكد معالي الوزير أن الهيئة العامة للعقار ستتولى، بالتعاون مع الهيئة الملكية لمدينة الرياض، مهام مراقبة الأسعار، ورفع تقارير دورية إلى مجلس الوزراء، بما يعزز من كفاءة السياسات العقارية، ويُسهم في استقرار السوق وتحقيق مستهدفاته التنموية.

الإجراءات سيكون لها بالغ الأثر

رفع سمو الأمير فيصل بن بندر ابن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، وسمو الأمير محمد بن عبدالرحمن ابن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض، الشكر إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله- بمناسبة الموافقة الكريمة وصدور توجيه سمو ولي العهد على اتخاذ عدد من الإجراءات بشأن تحقيق التوازن في القطاع العقاري بمدينة الرياض.

وأكد سمو أمير منطقة الرياض أن متابعة ودعم سمو ولي العهد -حفظه الله- لكل ما من شأنه تحقيق الرفاه وتعزيز جودة الحياة في مدينة الرياض يجسد مكانة المواطن لدى القيادة الرشيدة، وحرصها على تلمس احتياجات أبناء هذا الوطن ومعالجة أي عوامل تؤثر

في تحقيق الحياة الكريمة لهم.

وأفاد سموه أن هذه الإجراءات التي اتُخذت في هذا الشأن، سيكون لها بالغ الأثر في تعزيز مسيرة التنمية المستدامة والتنمية العمرانية في مدينة الرياض وتحقيق التوازن العقاري وتنظيم العلاقة في القطاع.

كما ثمن سمو نائب أمير منطقة الرياض دعم ومتابعة سمو ولي العهد -حفظه الله- لكل ما من شأنه تعزيز جودة الحياة في مدينة الرياض وتحقيق الرفاهية لقاطنيها وهو ما يجسد مكانة المواطن لدى القيادة الرشيدة.

وأكد سموه أن هذه الإجراءات التي اتُخذت في هذا الشأن، تأتي ضمن جهود القيادة الرشيدة -حفظها الله- المتواصلة لتعزيز مسيرة التنمية المستدامة في الرياض وجميع مناطق المملكة.

توفير حلول فعّالة وسريعة

من جانبه أكد الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للعقار المهندس عبدالله بن سعود الحماد، أن إعلان سموه - عن الموافقة الكريمة على عدد من الإجراءات لتحقيق التوازن في القطاع العقاري بمدينة الرياض، يعكس حرص القيادة الرشيدة على تقديم مصلحة المواطن التي تأتي أولًا من خلال توفير حلول فعالة وسريعة لمواجهة تحديات القطاع العقاري بشقيه السكني والتجاري

وعن تنظيم سوق العقار بيّن الحماد أن الإجراءات ستنعكس إيجاباً على تنظيم السوق وتحقيق العدالة والاستقرار، وتعزيز المعروض العقاري، وضبط التقلبات التي تؤثر على تملك المساكن، أو الاستثمارات التجارية، في ظل النهضة العمرانية التي تعيشها مدينة الرياض. كما أن التوجيه الكريم سيسهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العقارات في مدينة الرياض، وتوفير مزيد من المعروض العقاري، بما يتيح للأفراد والقطاع الخاص الحصول على خيارات مناسبة لاحتياجاتهم، ويحقق التنمية الاقتصادية والعقارية.

وأوضح أنه بناءً على التوجيه الكريم، ستقوم عدد من الجهات الحكومية من ضمنها الهيئة العامة للعقار بتطوير ورصد ومراقبة السوق والأسعار العقارية، ودراسة تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، مما يسهم في ضبط سوق الإيجارات السكنية والتجارية، ويكفل تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف وبين نمو العرض والطلب على الإيجارات، ورفع جاذبية العيش والاستثمار في المملكة، من خلال القدرة على تحمل التكاليف، وحماية حقوق جميع الأطراف، والمساهمة في استقرار القطاع العقاري، وتعزيز استدامته كقطاع ممكن لنمو اقتصاد المملكة.

وأضاف رئيس هيئة العقار أنّ الموافقة الكريمة على اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لإصدار التعديلات المقترحة على نظام رسوم الأراضي البيضاء، جاءت لتحفيز تطوير الأراضي، وزيادة المعروض السكني، ومكافحة الاحتكار، لتمكين المواطنين من امتلاك السكن الملائم وتعزيز جودة حياتهم.

وأنّ جهود الإسراع في تنفيذ توجيهات القيادة الرشيدة بشأن العقار، تعكس الالتزام الحكومي بتوفير حلول فعالة وسريعة لمواجهة تحديات القدرة على تملك السكن، وتعزيز المعروض العقاري، بما يضمن استدامة التنمية وتحقيق التوازن السعري في السوق العقاري، وتعزيز مكانة الرياض كإحدى أفضل العواصم العالمية للحياة والعمل، ودعم أهداف رؤية السعودية 2030 في توفير بيئة سكنية ميسرة ومستدامة.

الآثار الاقتصادية لمبادرة التوازن العقاري

- ارتفاع نسبة التملك بين المواطنين.
- تخفيف الضغوط على أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة.
- تحسين استقرار الأُسَر من الناحية المالية إذا انخفضت تكاليف السكن.
- تخفيض الضغوط التضخمية في قطاع العقار الذي يساهم بشكل كبير في مؤشر أسعار المستهلك، خاصة من الإيجارات.
- تحسين القدرة الشرائية للأسر، ما قد يزيد من الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الأخرى.
- تشجيع الاستثمار في البناء والتطوير، مما يولد نشاطًا اقتصاديًا وفرص عمل في قطاعات البناء، البُنى التحتية، والصناعات المرتبطة.
- تحسين الاستدامة في التخطيط العمراني من خلال مخططات منظّمة وتوزيع عادل للأراضي.
- تشجيع المطورين على مشاريع جديدة، بتوفير الأراضي بأسعار معقولة، مما يقود إلى مزيد من التنوع في المشاريع العقارية.
- جذب المستثمرين الأجانب، بتعزيز الاستثمار في البنى التحتية، وتسهيل الإجراءات.
- تخفيض التفاوت بين الأحياء – إذ يصبح الحصول على أرض سكنية بأسعار معقولة أقرب وبعيدًا عن المضاربة.
- تقليل المضاربات باستقرار في أسعار الأراضي والوحدات السكنية والإيجارات بفضل زيادة المعروض.

الإجراءات التي تم الإعلان عنها ضمن المبادرة

- إطلاق منصة التوازن العقاري لتوفير أراضٍ سكنية مخططة ومطورة سنويًا بين (10,000 إلى 40,000) قطعة أرض، بسعر لا يتجاوز 1,500 ريال للمتر المربع.
- شروط الأهلية تشمل أن لا يكون لدى المتقدم ملكية سكنية أخرى، إقامة لا تقل عن ثلاث سنوات في الرياض، ومنع البيع أو التصرف في الأرض لعشر سنوات.
- رفع الإيقاف عن التصرف بالرّفْع، البيع، التقسيم، والتجزئة لأراضٍ شمال مدينة الرياض ضمن مساحة كبيرة بلغت إجماليّها أكثر من 81.48 كم^2 تمّ رفع الإيقاف عنها وعدد من المناطق.
- تنظيم الأسعار، مراقبة السوق، دراسة أنظمة مثل رسوم الأراضي البيضاء، interventions لخفض المضاربة والتصرفات الاحتكارية.
- إيقاف الزيادة السنوية لقيمة الأجرة الإجمالية في عقود إيجار العقارات السكنية والتجارية (القائمة أو الجديدة) في العقارات الواقعة داخل النطاق العمراني لمدينة الرياض لمُدَّة (5) سنوات بدءًا من تاريخه.

منصَّة التوازن العقاري في مدينة الرياض

أُطلقت منصَّة التوازن العقاري في مدينة الرياض بموجب الأمر السامي القاضي باعتماد العمل على توفير أراض سكنية مخططة و مطورة للمواطنين بعدد ما بين (10,000) إلى (40,000) ألف قطعة سنويا خلال الخمس السنوات القادمة، وبأسعار لا تتجاوز (1,500) ريال للمتر المربع.

ترتكز المنصَّة على منح فرصة للمؤهلين لشراء أراض سكنية مخطَّطة ضمن إطار عمراني متوازن، ينسجم مع مبادئ التخطيط الحضري المستدام، ويسعى إلى تحقيق العدالة في التوزيع، وضبط التوازن بين العرض والطلب في السوق العقاري السكني.

وتعمل المنصَّة من خلال منظومة إلكترونية متكاملة، بدءاً بمرحلة التقديم، وصولًا لمرحلة إعلان قائمة أهلية الاستحقاق للمستوفين للشروط، ومن ثم إجراء القرعة وتحديد الأراضي، ويليها التخصيص وإجراءات البيع على الخارطة، وانتهاءً باستكمال إجراءات التملُّك.

الأحكام النظامية الخاصة بضبط العلاقة بين المُؤجر والمُستأجِر

صدّر قرار مجلس الوزراء والمرسوم الملكي الكريم بالموافقة على الأحكام النظامية الخاصة بضبط العلاقة بين المُؤجر والمُستأجِر والمشتملة على ما يلي:

إيقاف الزيادة السنوية لقيمة الأجرة الإجمالية في عقود إيجار العقارات السكنية والتجارية (القائمة أو الجديدة) في العقارات الواقعة داخل النطاق العمراني لمدينة الرياض لمُدَّة (5) سنوات بدءًا من تاريخ اليوم 3 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 25 سبتمبر 2025 م.

تثبيتُ قيمة الأجرة الإجمالية لعقود إيجار العقارات السكنية والتجارية الشاغرة داخل النطاق العمراني لمدينة الرياض (التي سبق تأجيرها) وفقًا للقيمة الإجمالية لأجرة آخر عقد "إيجار"، وتُحتسَب قيمة الأجرة الإجمالية للعقارات السكنية والتجارية (التي لم يسبق تأجيرها) بحسب ما يُتفق عليه بين المُؤجِر والمُستأجِر.

توثيقُ العقود الإيجارية في شبكة " إيجار".

تنظيم ضوابط التجديد التلقائي في العقود الإيجارية: حيثُ يُعدُّ عقد الإيجار (في كافة مدن المملكة) مُجددًا تلقائيًا، ما لم يُشعِر أحد الطرفين الطرفَ الآخر بعدم الرغبة في التجديد قبل (60) يومًا على الأقل من تاريخ انتهاء مُدَّة العقد.

لا يجوز للمُؤجِر في حال رغبة المُستأجِر في تجديد العقد (في العقارات الواقعة ضِمن النطاق العمراني لمدينة الرياض) أنْ يمتنع عن التجديد، ويُلزم المُستأجِر بإخلاء العقار إلا في ثلاث حالات:

1. تخلُّف المُستأجِر عن السداد.

2. وجودُ عيوبٍ هيكلية في العقار تُؤثر على سلامته وسلامة الساكنين وفقَ تقرير فني مُعتمَد من الجهة الحكومية المُختصَّة نظامًا.

3. رغبة المُؤجر في استخدام الوحدة العقارية السكنية لاستخدامه الشخصي، أو استخدام أحد أقاربه من الدرجة الأولى.

يحق للمُؤجر الاعتراض على القيمة الإيجارية المُحدَّدة بموجب ما ورد في هذه الأحكام وذلكَ في غير العقود القائمة، وفي أيٍّ من الحالات الآتية:

1. إذا كانت الوحدة العقارية قد خضعتْ لأعمال ترميمات إنشائية أو هيكلية جوهرية أثّرت في قيمتها الإيجارية.

2. إذا كان آخر عقد إيجار للعقار قد أُبرم قبل عام 2024م.

3. أي حالات أخرى يعتمدُها مجلس إدارة الهيئة العامة للعقار.

سيتم فرض غرامة مالية على كل منْ يُخالف هذه الأحكام بما لا يتجاوز مقدار أجرة (12) شهرًا للوحدة العقارية محل التعاقد، مع تصحيح المخالفة وتعويض المُتضرر.

هيئة السوق المالية..

تعلن بدء تطبيق لائحة التسجيل البيني لصناديق الاستثمار الخليجية وتعتمد دليلها التنظيمي

أعلنت هيئة السوق المالية عن بدء تطبيق اللائحة الموحدة للتسجيل البيني لصناديق الاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي اعتبارًا من العام 2025م، بهدف تنظيم وتسهيل تسجيل وترويج الصناديق الاستثمارية بين الدول الأعضاء، كما اعتمدت الهيئة دليلًا تنظيميًا لتوضيح آليات وإجراءات التطبيق.

وتهدف هذه الخطوة إلى:

- تعزيز التكامل بين الأسواق المالية الخليجية
- زيادة الاستثمارات الأجنبية والدولية
- تحسين الشفافية وتسهيل الإجراءات التنظيمية
- رفع ملكية المستثمرين الدوليين في الصناديق الاستثمارية

أبرز ما نصّت عليه اللائحة:

- تقديم طلب التسجيل البيني للصندوق عن طريق الجهة المنظمة في بلد التأسيس والدولة المستضيفة.
- تعيين وكيل محلي لترويج وحدات الصندوق في الدولة المستضيفة.
- السماح للصناديق السعودية بالترويج في الدول الخليجية الأخرى وفقًا للوائح المحلية لكل دولة.
- إلزام مديري الصناديق ووكلائهم بالتقيد بالتشريعات والواجبات المفروضة في الدول المستضيفة، وتوفير المعلومات الكافية للمستثمرين.

ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والمالي بين دول الخليج، من خلال توحيد الأنظمة، وتحفيز الاستثمارات المحلية والخارجية في بيئة استثمارية مستقرة وشفافة.

هيئة السوق المالية

تعتمـد دليـل إصـدار أدوات الديـن الخضـراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة

اعتمد مجلس هيئة السوق المالية السعودية دليلًا إرشاديًا لإصدار أدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة، وتم بدء العمل به من 27 مايو 2025م، ويندرج هذا الدليل ضمن مبادرات الهيئة في خطتها الإستراتيجية (2024م-2026م) لتطوير سوق أدوات الدين، ويدعم مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية السعودية 2030.

أهداف الدليل:

• تشجيع الإصدارات المحلية لأدوات الدين المستدامة.

• تعميق سوق أدوات الدين وتوسيع قنوات التمويل.

• رفع مستوى الإفصاح والشفافية في السوق.

• مواكبة المعايير العالمية في التمويل المستدام.

أنـواع أدوات الديـن التـي يشملها الدليل:

1.أدوات الدين الخضراء: الموجهة لمشاريع تحقق أثرًا بيئيًا إيجابيًا.

2.أدوات الدين الاجتماعية: التي تمول مشاريع ذات منافع اجتماعية.

3.أدوات الدين المستدامة: التي تجمع بين الأثر البيئي والاجتماعي.

4.أدوات الدين المرتبطة بالاستدامة: التي لا تُخصص لمشاريع محددة، بل تُربط بأهداف الاستدامة الخاصة بالمُصدر.

الالتزامات والإفصاح:

• الدليل استرشادي، لكن يتطلب من المصدرين الإفصاح عن أي عدم التزام بأحكامه في مستندات الطرح.

• لا يغير من القواعد النظامية المعمول بها في السوق المالية السعودية.

مؤشرات النمو في السوق:

• قيمة الأصول العالمية المرتبطة بالاستدامة وصلت إلى 3.52 تريليون دولار نهاية 2024.

• حجم السندات الخضراء تجاوز 580 مليار دولار في 2023.

• ارتفع عدد الشركات المُفصحة عن ممارسات الاستدامة في السوق السعودية إلى 94 شركة في 2024.

• نسبة الإفصاح بين أكبر 100 شركة ارتفعت إلى 65% في 2024 (مقارنة بـ 58% في 2023).

يمثل اعتماد دليل إصدار أدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة خطوة تنظيمية مهمة في مسار تطوير السوق المالية السعودية، ودعماً لتوجهات الاستدامة وفق رؤية السعودية 2030، ويعكس هذا الدليل التزام هيئة السوق المالية بتوفير بيئة استثمارية جاذبة وشفافة، تُمكّن من تنويع مصادر التمويل، وتحقيق أثر اقتصادي وبيئي واجتماعي مستدام.

التمويل المستدام في قطاع السوق المالية

يُعد التمويل المستدام أحد المكونات الرئيسة لتحقيق تطلعات رؤية السعودية 2030، إذ يساهم في دعم النمو الاقتصادي مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وفي هذا الإطار، أولت هيئة السوق المالية اهتمامًا كبيرًا بتطوير بيئة تنظيمية داعمة للتمويل المستدام في السوق المالية السعودية، من خلال مجموعة من المبادرات والإجراءات التي تعزز من كفاءة السوق وتدعم الاستثمارات المسؤولة.

وفي العام 2025م، اعتمدت الهيئة دليل إصدار أدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة، وأدوات الدين المرتبطة بالاستدامة، بهدف تشجيع الإصدارات المحلية وتعزيز مستوى الشفافية في استخدام العائدات. ويُعد هذا الدليل خطوة تنظيمية مهمة تهدف إلى مواءمة السوق المالية السعودية مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، كما يتيح للمصدرين الفرصة للاستفادة من التمويل المرتبط بالاستدامة بما يسهم في تنويع مصادر التمويل وتعميق السوق المالية.

وفيما يتعلق بالإفصاح، شهد السوق تحسنًا ملحوظًا في مستوى التزام الشركات المدرجة بممارسات الاستدامة، إذ ارتفع عدد الشركات المفصحة إلى 94 شركة بنهاية العام 2024م، مقارنة بـ 81 شركة في العام السابق، كما زادت نسبة الإفصاح بين أكبر 100 شركة مدرجة من 58% إلى 65%. ويعكس هذا التقدم وعيًا متزايدًا بأهمية الإفصاح عن ممارسات الاستدامة وأثرها في تعزيز ثقة المستثمرين.

كما أصدرت الهيئة دراسة بحثية بعنوان "التمويل المستدام في قطاع السوق المالية السعودية"، تناولت فيها مفهوم الاستدامة وتطوره، وعلاقته بالأداء المالي للشركات، إضافة إلى استعراض المؤشرات المحلية والدولية ذات العلاقة، مما يُسهم في رفع مستوى المعرفة حول هذا المجال الحيوي.

وتؤكد هيئة السوق المالية من خلال هذه الجهود التزامها بدعم استدامة القطاع المالي، وتعزيز جاذبية السوق المالية السعودية للاستثمارات المحلية والدولية، مع الحفاظ على التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية، بما ينسجم مع الأهداف الإستراتيجية الوطنية.

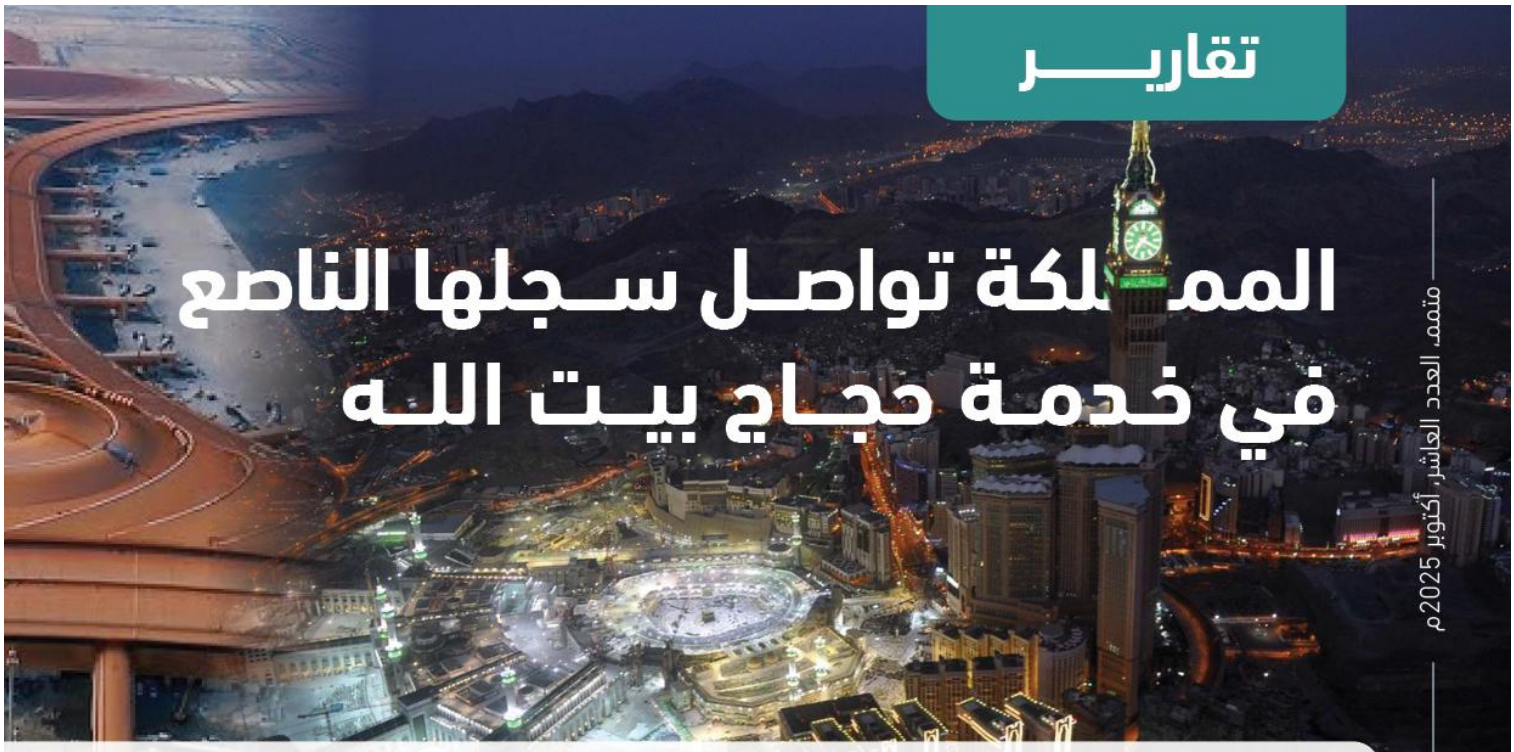

المملكة تواصل سجلها الناصع في خدمة حجاج بيت الله

حققت المملكة العربية السعودية نجاحاً في تنظيم موسم الحج للعام 1446 هـ الموافق 2025م، لتواصل المملكة سجلها الناصع في خدمة حجاج بيت الله، والإسلام والمسلمين في شتى بقاع الأرض.

حيث شاركت العديد من الجهات الحكومية والأهلية في تنظيم وإدارة موسم الحج، بما في ذلك وزارة الحج والعمرة، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة، والهيئة العامة للإحصاء. واعتبرت بعثات الحج الإقليمية والدولية، أن موسم الحج 2025م، كان نموذجاً للتنظيم المحكم والخدمات المتطورة التي تقدمها المملكة العربية السعودية لضيوف الرحمن.

أبرز ملامح موسم الحج 1447هـ

بلغ عدد الحجاج في العام 2025م ما مجموعه 1,673,230 حاجًا، إذ شكّلت نسبة الحجاج الوافدين من داخل المملكة 10.0% بواقع 166,654 حاجًا، فيما سجّلت نسبة الحجاج الوافدين من خارجها 90.0% بنحو 1,506,576 حاجًا.

وحسب الجنس، سجّل الحجاج الذكور القادمين من داخل المملكة نسبة قدرها 53.0%، بينما بلغت نسبة الحاجّات من ذات الفئة 47.0%، في المقابل، وصلت نسبة الحجاج الذكور الوافدين من خارج المملكة إلى نسبة تعادل 52.4%، فيما بلغت نسبة الحاجّات من تلك الفئة 47.6%.

وفيما يتعلق بطرق القدوم، وصل ما نسبته 95.3% من الحجاج الوافدين من الخارج إلى مكة المكرمة في العام 2025م عبر النقل الجوي، و4.4% عن طريق النقل البري، بينما بلغت نسبة الوافدين عن طريق النقل البحري 0.3 %.

بلغ مجموع العاملين في قطاعات خدمات الحجاج 236,897 فردًا. موزعين كالتالي: 113,800 فرد في قطاع الإشراف، و73,556 فردًا في قطاع الخدمات العامة، و26,392 فردًا في قطاع الخدمات الصحية، و19,421 فردًا في قطاع النقل، و3,728 فردًا في قطاع الاتصالات.

كما تم تقديم خدمات صحية متطورة للحجاج، وشملت توفير الرعاية الطبية اللازمة في مختلف المشاعر المقدسة إذ تلقى 22,644 حاجًا خدمات طبية شملت تركيب القسطرة القلبية، وغسيل الكلى، وخدمات الطوارئ، والعلاج بالمستشفى، وتوفير المعدات الطبية اللازمة، وبلغ مجموع تلك الخدمات 900 خدمة.

وفي تنظيم الحشود، تميز الموسم بانسيابية عالية في الحركة بفضل استخدام التقنيات الحديثة وإدارة الحشود بفعالية، ولم تسجل أي حوادث كبيرة خلال موسم الحج، مما يعكس التنظيم المحكم والجهود المبذولة، وتم تعزيز الأمن في جميع المشاعر المقدسة لضمان سلامة الحجاج.

توسعة الحرمين الشريفين

نفذت المملكة العربية السعودية آخر وأكبر توسعة يشهدها المسجد الحرام منذ تأسيسه، اتسعت خلالها مساحة الحرم المكي لتصل إلى نحو 1.5 مليون متر مربع، وتواصلت التوسعة، إذ لم تقتصر على زيادة المساحات فقط، بل شهدت إدخال تقنيات حديثة متطورة داخل الحرم الشريف، الأمر الذي عكس تحقيق مستهدف رؤية السعودية 2030، في تسهيل أداء الحجاج لمناسكهم، وتقديم الخدمات لهم بصورة متطورة ومتكاملة.

وضمن توسعة الحرم، تم إنشاء مبانٍ

جديدة وساحات مغطاة ومكيفة للصلاة، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية لأنظمة التكييف والمياه والصرف الصحي، إلى جانب إنشاء جسور وممرات متصلة بالحرم لتسهيل حركة الزوار، إلى جانب السلالم الكهربائية والمصاعد، كما تم توسعة المسعى وزيادة طاقته الاستيعابية بشكل كبير، إذ أصبحت المساحة الإجمالية للمسجد الحرام بعد التوسعة قادرة على استيعاب ما يقارب 2 مليون مصلٍ.

واستمرت توسعة الحرمين الشريفين، لتشمل استخدام أنظمة رقمية متطورة مثل الكاميرات والحساسات لمراقبة أعداد المصلين وتنظيم التدفق لتفادي الازدحام، كما تم استخدام الذكاء الاصطناعي من خلال روبوتات لتوزيع مياه زمزم وتعقيم الساحات، بالإضافة إلى تطبيقات إرشادية وشاشات تفاعلية متعددة اللغات، بهدف تسهيل تجربة الزوار داخل المسجد الحرام، كما تم إطلاق منصة قرآنية رقمية لدعم تلاوة القرآن الكريم وتعليمه للحجاج، وتطبيق متعدد اللغات لفهم سورة الفاتحة.

قطار المشاعر المقدسة

عمل قطار المشاعر المقدسة خلال موسم حج 1447هـ 2025م، لخدمة الحجاج في المشاعر المقدسة (عرفات، مزدلفة، منى)، إذ ربط القطار بين هذه المشاعر عبر تسع محطات، ويتميز القطار بقدرته على نقل أعداد كبيرة من الحجاج بكفاءة وأمان، وتقليل الازدحام المروري، ويعمل أسطول القطار بـ 17 مقطورة، بطاقة استيعابية تبلغ 3000 راكب لكل قطار.

ومن خلال 5 حركات تشغيلية، مصممة لتلبية احتياجات الحجاج في أداء المناسك، نفذ قطار المشاعر خلال موسم الحج أكثر من 2000 رحلة نقل خلالها 1,673,230 حاجاً، بين مشعر عرفات ومزدلفة ومنى، إذ وفر تجربة نقل آمنة وفعالة للحجاج، وتقليل الازدحام المروري والانبعاثات الكربونية، معتمداً على أحدث التقنيات لضمان سلاسة الحركة وتوفير تجربة مريحة للحجاج.

الطرق والمطارات الجديدة

في حج العام 2025م، هناك عدد من التطورات الجديدة في الطرق والمطارات لخدمة الحجاج، كما تم استخدام الطائرات بدون طيار في المشاعر المقدسة، إلى جانب استخدام طائرات بدون طيار لنقل الأدوية وتوصيل الإمدادات الطبية، مما يساهم في تحسين الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية بسرعة في حالات الطوارئ.

وكانت هناك مراقبة أمنية جوية متطورة، إذ تم استخدام طائرات بدون طيار مجهزة بالذكاء الاصطناعي لمراقبة التحركات المشبوهة، وتحديد واعتراض الحجاج غير النظاميين، مما يعزز الأمن والسلامة في المشاعر المقدسة.

أبرز التحديات:

كانت أبرز التحديات التي واجهت الحج، تتعلق بالظروف المناخية القاسية وارتفاع درجات الحرارة، مما تطلب اتخاذ تدابير إضافية لتأمين سلامة الحجاج، وبيّن المتحدث الرسمي للمركز الوطني للأرصاد، حسين بن محمد القحطاني، أن موسم الحج يُعد الأخير الذي يتزامن مع فصل الصيف، ولن يعود الحج إلى الصيف إلا بعد نحو 25 عامًا؛ موضحًا أن المواسم الثمانية المقبلة ستقع في فصل الربيع، تليها ثمانية مواسم في الشتاء، ثم تتجه نحو الخريف.

التقريـر السنـوي

لبرنامج تطوير القطاع المالي للعام 2024م

أبـرز إنجـازات العـام 2024م

قطاع
التقنيـة الماليـة

الإنجازات

- النسخة الأولى من مؤتمر (فنتك 24).
- 261 شركة تقنية مالية.
- أبرز التطورات في إستراتيجية التقنية المالية
- +11,000 وظيفة مباشرة.
- + 7.6 مليارات ريال، الاستثمار الجريء
- إطلاق عدة برامج تدريبية لرفع الكفاءات.
- بدء مزاولة بنك دال 360 عملياته المصرفية في المملكة.
- 79% حصة المدفوعات الإلكترونية.
- إطلاق منصة البيئة التجريبية التشريعية لقطاع التأمين.
- النسخة الأولى من "هاكاثون التأمين".
- إطلاق عددٍ من الحلول الرقمية لتطوير خدمات تأمين المركبات.
- تحقيق أرقام قياسية في المدفوعات الإلكترونية.
- تفعيل خدمات الدفع المخصصة لمشاريع النقل العام.
- إصدار النسخة الثانية من إطار المصرفية المفتوحة.
- إطلاق العمل بالهوية الرقمية لدى القطاع المالي في المملكة.
- إطلاق نظام تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

قطاع
السـوق الماليـة

الإنجازات

- استمرار زخم الطروحات والإدراجات.
- تأسيس منصة إدارة استثمارات متعددة الأصول في مدينة الرياض.
- إطلاق صندوق الاستثمار في سوق الأسهم السعودية وإدراجه في بورصة طوكيو.
- إطلاق أول صندوق مؤشرات يتتبع أسهم هونغ كونغ.
- إطلاق صندوقين يركزان على الأسهم السعودية في بورصتي شنغهاي وشنتشن.
- إطلاق مؤشر "تاسي 50 ".
- إطلاق عقود الخيارات للأسهم المفردة لأربعة شركات.
- نمو غير مسبوق في صناعة إدارة الأصول في المملكة.
- اعتماد تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية.
- إطلاق وثيقة التوجهات الإستراتيجية لرفع جاذبية إدارة الأصول في المملكة.
- نشر الإطار العام للتمويل الأخضر في المملكة العربية السعودية.
- إطلاق التوجهات الإستراتيجية لتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين.
- الرخصة الأولى في نظام التداول البديل (الصكوك وأدوات الدين).
- تصنيفات ائتمانية متميزة.
- إطلاق منتج صح الادخاري.
- إتمام الطرح الأول من السندات الدولية بالدولار.
- التوقيع مع خمس مؤسسات مالية لتعيينها كمتعاملين أوليين موزعين لأدوات الدين الحكومية المحلية.
- المركز الوطني لإدارة الدين
  - ترتيب خامس عملية شراء مبكر محلية تقوم بها المملكة
  - توقيع مذكرة تفاهم مع "شركة ترميز المالية".
  - ترتيب تأمين قرض مجمّع بقيمة 23.3 مليار ريال.

- إطلاق التوجهات الإستراتيجية لتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين.

قطاع التأميـن

الإنجازات

- توطين وظائف مبيعات التأمين.
- اعتماد الصيغة النموذجية لوثيقة تأمين المسؤولية المهنية لجهات تفتيش أعمال كود البناء السعودي.
- اعتماد منتج ضمان تمويل المطورين لمشاريع البيع على الخارطة الخاص بشركة ضمانات.
- اعتماد الصيغة النموذجية لوثيقة تأمين المسؤولية المدنية للأماكن المكتظة والأنشطة عالية الخطورة.
- اعتماد منتج تأمين سندات الكفالة المقدم لصندوق الاستثمارات العامة.
- إطلاق أول منتج وطني للتأمين على الأنشطة السياحية في المملكة.
- إطلاق مبادرة "مطالبات دون متطلبات" لتأمين المركبات.
- إطلاق مبادرة الإصلاح بدلاً عن التعويض النقدي (أسهل) في قطاع تأمين المركبات.
- إطلاق المنصة الموحدة لسلوك حملة وثائق تأمين المركبات (تيليماتكس).
- إطلاق خدمة الامتثال بالتأمين الصحي للمنشآت لتعزيز شمولية الرعاية الصحية في المملكة.
- الترخيص لفرع شركة "أورينت للتأمين" لممارسة نشاط التأمين وإعادة التأمين.

قطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة

الإنجازات

- المملكة تتصدر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث حجم الاستثمار الجريء خلال العام 2024م.
- 5% نمو إجمالي أصول قطاع شركات التمويل في المملكة خلال التسع أشهر الأولى من العام 2024م.

الإنجازات

- تمويل 1.5 مليار ريال لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء المملكة.
- 107.2 مليار ريال لدعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- إطلاق برنامج تمويل قطاع التعليم.
- إطلاق مبادرة تمويلك في يومين.
- 1.134 مليار ريال لتعزيز الابتكار والنمو في السوق من خلال إستراتيجيات متنوعة ومبادرات تقنية.

قطاع
التنظيمات في القطاع المالي

الإنجازات

- إطلاق خدمة عدم الممانعة على المناصب القيادية.
- إصدار مبادئ "الالتزام" و"المراجعة الداخلية" لشركات التمويل وشركات إعادة التمويل العقاري.
- إصدار قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين المحدثة.
- مراجعة وتحديث الأنظمة والتشريعات الخاصّة بالتمويل العقاري.
- تعديل عدد من مواد نظام مراقبة شركات التمويل.
- إصدار القواعد العامة للمنتجات الادخارية لدى البنوك والمصارف.
- تطوير اللوائح والقواعد التنظيمية لهيئة السوق المالية.
- تمكين مؤسسات السوق من فتح "الحسابات المجمعة" لعملائها.
- إطلاق تحسينات على عمليات شراء وبيع الشركات المدرجة لأسهمها.
- اعتماد أكبر حزمة من التحسينات التنظيمية منذ إطلاق سوق الصكوك وأدوات الدين

قطاع
التثقيـف المـالي

الإنجازات

- إطلاق المرحلة الثانية من مبادرة "مالي".
- المبادرات التي تم إطلاقها مع الشركاء.
- 4 مبادرات تم إطلاقها مع الشركاء، وهي:

المبادرة الوطنية لزيادة عدد حاملي شهادة المحلل المالي المعتمد في المملكة.

مبادرة "المدراء الماليون التنفيذيون في القرن الواحد والعشرين".

مبادرة لتعزيز الكفاءات التقنية والقيادية في مجال التقنية.

مبادرة تطوير مهارات وخبرات 150 قائدًا في مجال إدارة المخاطر والتأمين بالمملكة.

- إطلاق الموسم الثالث من جائزة "المستثمر الذكي الخليجي".
- إطلاق الدفعة الرابعة لبرنامج الأجندة البحثية.
- إنجازات الأكاديمية المالية (أكثر من 16,954 متدرب ومتدربة).
- شهادات مهنية حديثة تواكب تطورات القطاع المالي.
- لقاءات وندوات ترفع من وعي موظفي القطاع المالي.
- إصدار تقريرين متخصصين في تطوير رأس المال البشري في القطاع المالي.
- شراكات متينة لتعزيز قدرات الأكاديمية المالية.
- إطلاق هاكاثون المصرفية المفتوحة.
- برنامج القادة الجدد.
- برنامج الاندماج والاستحواذ.
- برنامج إدارة محاكاة التأمين.
- برنامج تطوير القيادات.
- برنامج الرئيس التنفيذي القادم.
- ملتقى الأكاديمية المالية 2024م.

تطلعات العام 2025م

يسعى البرنامج خلال العام 2025م إلى الاستمرار في تطوير القطاع المالي والوصول به إلى أعلى المعايير العالمية، من خلال تحديث القوانين واللوائح؛ لتكون أكثر كفاءة وفعالية، وتحقق الأهداف والفائدة المرجوة لشركات القطاع المالي ومؤسساته وجميع المشاركين فيه، والحفاظ على زخم الإنجازات واستمرار العمل على تطوير القطاع المالي تحقيقاً لأهداف رؤية السعودية 2030.

القطاع	تطلعات 2025م
البنك المركزي (ساما)	الاستمرار في تبني أفضل الممارسات والالتزام بالمعايير الدولية، بما يعزز من مكانة المملكة ويساهم في دعم استقرار ومتانة القطاع المالي. متابعة الجهود الرامية إلى تحديث الأنظمة والتشريعات المساهمة في تعزيز الرقابة وتطوير القطاع المالي وفقاً لأحدث التطورات. مواصلة تقديم حلول مالية مبتكرة تدعم الابتكار وتواكب تطلعات التطور.
هيئة السوق المالية	تعزيز الدور التمويلي للسوق المالية وتمكين مختلف الشركات من طرح أسهمها وإدراجها في السوق المالية. دعم تنمية القطاعات الجديدة والواعدة وتوفير قنوات تمويلية لها؛ لتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني للمملكة. رفع جاذبية صناعة إدارة الأصول في المملكة وتعزيز تنافسيتها إقليمياً ودولياً، من خلال توفير منتجات استثمارية متنوعة، وتطوير مكونات البيئة الاستثمارية، وتبني الممارسات الدولية في الأسواق المالية. استمرار تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لتعميق سوق الصكوك وأدوات الدين بما يسهم في رفع جاذبيته. مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير بيئة السوق المالية السعودية للمستثمرين الدوليين؛ سعياً منها إلى أن تكون سوقاً رائدة إقليمياً ودولياً.

لـدى افتتاحه أعمـال مؤتمر "موني 20/20 الشـرق الأوسـط" بالريـاض

وزيـــر الماليـــة: مستقبـل التمويـــل لـن يُبنى إلا عبـــر الابتكار، والتقنية، والشـراكة بين القطاعين العام والخاص

.MONEY 20/20 MIDDLE EAST

افتتح معالي وزير المالية رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، في الرياض يوم الاثنين 23 ربيع الأول 1447ه الموافق 15 سبتمبر 2025م، أعمال مؤتمر "موني 20/20 الشرق الأوسط"، بحضور عددٍ من أصحاب المعالي والمسؤولين والمستثمرين من مختلف دول العالم.

وامتد المؤتمر خلال الفترة من 15 إلى 17 سبتمبر 2025م، بمشاركة برنامج تطوير القطاع المالي، والبنك المركزي السعودي "ساما"، وهيئة السوق المالية، وهيئة التأمين، ويتولى تنظيمه "فنتك السعودية بالشراكة مع "تحالف"، كما يُعدُّ أحد أبرز الفعاليات العالمية المتخصصة في التقنية المالية، إذ جمع أكثر من (350) متحدثًا، و(450) علامة تجارية، و(600) مستثمر من أكثر من (40) دولة.

وتناولت أجندة المؤتمر، عدداً من الموضوعات الرئيسة في مستقبل القطاع المالي، شملت اتجاهات الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية، والتمويل، والاقتصاد المفتوح، والمدفوعات الفورية، وحوكمة البيانات والتنظيمات، إضافة إلى منصّات متخصصة للمستثمرين والشركات الناشئة.

وأكد معالي وزير المالية خلال الكلمة الافتتاحية للمؤتمر، أن المملكة، من خلال رؤية السعودية 2030، اتخذت مسارًا طموحًا لتنويع الاقتصاد، وتعزيز مرونته، وبناء شراكات إستراتيجية مع القطاع الخاص، مفيدًا أن مستقبل التمويل لن يُبنى إلا عبر الابتكار، والتقنية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأشار الجدعان إلى أن سوق المال السعودي، أصبح الأسرع نموًا عالميًا، متجاوزًا قيمة (2.4) تريليون دولار بنهاية الربع الثاني من العام 2025م، وقفزت حصة المدفوعات الإلكترونية من (18%) لعام 2016م إلى (79%) بنهاية 2024م، مما جعل المملكة إحدى الدول الرائدة عالميًا في التحول نحو اقتصاد غير نقدي، وأن عدد شركات التقنية المالية الفاعلة تضاعف وبلغ (280) شركة بحلول منتصف 2025م، بعد أن كانت أقل من (20) قبل أقل من عقد.

الادخـــار.. القـــرار الفـــردي الذي أصبح وطنياً

رابعة بنت محمد الشميسي

الأمين العام للجنة الإعلام والتوعية المصرفية

يتخذ الأشخاص قرار الادخار عادةً بصفته خياراً شخصياً لحماية مستقبلهم وتأمين احتياجات أسرهم، غير أن النظر إليه من زاوية أشمل يكشف أنه قيمة اقتصادية كبرى، أدركتها الدول مع ما مرّت به من أزمات اقتصادية وتحولات تنموية. لذلك، لم يعد الادخار مجرد سلوك فردي يعكس حسن الإدارة المالية أو وسيلة لتحقيق رفاهية آنية، بل أصبح ضرورة لحماية المجتمعات وتعزيز استقرارها.

وفي رؤية السعودية 2030 يبرز هذا المفهوم بوضوح، حيث تضمن أحد أهدافها في محور "وطن طموح بمواطنه المسؤول" رفع نسبة مدخرات الأسر من 6% إلى 10%. وهو ما يعكس تحوّل الادخار إلى مشروع وطني تشترك فيه الحكومة والمصارف والأفراد. فالادخار لم يعد مجرد قرار فردي، بل تحول إلى هدف إستراتيجي يجعل المواطن شريكاً فاعلاً في بناء مستقبله وتعزيز قوة وطنه واقتصاده.

والمتأمل في برامج المصارف السعودية مؤخراً يجد أنها تتسابق على ابتكار حلول ادخارية متنوعة تنطلق من ثلاثة عناصر رئيسية: سهولة الادخار، الحافز على الادخار، والشعور بالأمان تجاه المدخرات.

- سهولة الادخار: حيث وفّرت المصارف تطبيقات رقمية تمكّن العميل من فتح حسابات ادخارية، والتحويل إليها بسهولة، إلى جانب خاصية الادخار التلقائي التي تساعد في تكوين رصيد مستمر دون عناء التخطيط اليدوي.

- الحافز: إذ لجوء العميل إلى حملات تسويقية كبرى شملت سحوبات وجوائز ومكافآت شهرية أو نقاط ولاء، محوّلةً الادخار إلى تجربة مشوقة تعزز الالتزام طويل الأجل. وهذه الحوافز ليست مجرد أدوات تسويقية، بل إسهام فعلي في غرس ثقافة مالية جديدة تجعل الادخار تجربة أكثر جاذبية

- الأمان: وهو الركيزة الأساسية، حيث برز دور البنك المركزي السعودي (ساما) عبر برنامج ضمان الودائع المصرفية، الذي يوفّر الطمأنينة للمدخرين بأن أموالهم محمية وفق معايير عالمية ورقابة صارمة.

إن هذه التجارب تعكس تكامل الأدوار بين الفرد والمصرف والحكومة؛ فالفرد يخطط لمستقبله، والمصرف يترجم طموحاته إلى منتجات عملية سهلة الوصول، والحكومة تضع المظلة التنظيمية التي تضمن الشفافية والاستقرار. وبهذا يصبح الادخار أداة لبناء أسر مستقرة واقتصاد مزدهر.

فكل ريال يتم ادخاره ليس مجرد مبلغ مؤجل، بل خطوة نحو حياة أكثر طمأنينة، ولبنة في مشروع وطني يربط رفاهية المواطن بقوة الوطن واقتصاده ومؤسساته. وهكذا يتحول الادخار من قرار شخصي إلى التزام وطني، يضمن استدامة الازدهار جيلاً بعد جيل.

أعدادنـــا السابقـــة

للاطلاع على الأعداد السابقة